مقال

آفاق التنمية فى أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية*

على خليفة الكواري**

آفاق التنمية رحبة وأبوابها غير موصدة دون أحد طالما كان قادراً وراغباً فى طرق أبوابها، وكلمة السر لولوج تلك الآفاق اليوم هى القدرة على تنمية الموارد البشرية وتعبئتها وإطلاق طاقاتها الخلاقة وذلك من أجل تنمية الميزات التنافسية للمجتمع المعنى فى جميع مجالات الإنتاج والإبداع وتوسيع خياراته فى عصر أصبحت فيه الميزات التنافسية هى وحدها القادرة على الصمود أمام تحديات التقدم العلمى والتكنولوجى المتسارع فى عصر العولمة وما تفرضه من انفتاح بل انكشاف على الخارج لا تستطيع الدول عامة تجنب تبعاته وليست دول الخليج العربى فى وضع أفضل من غيرها .

وإذا كانت آفاق التنمية غير موصدة أمام دول الخليج العربى فإن ولوجها يتطلب توفير شروط أولية . وتتمثل هذه الشروط فى المقام الأول فى إرادة التنمية ، ويلازمها فى المقام الآخر إدارة التنمية .

إن بلورة إرادة التنمية الشاملة المستدامة تمثل بحق قضية مجتمعية كبرى تتطلب التوافق حولها باعتبارها رؤية وطنية مستقبلية لتأمين الحاضر وكسب المستقبل ، ولابد من أن تتبناها أغلبية أفراد المجتمع وفئاته ويتم الالتزام بمتطلبات وضعها موضع التطبيق من قبل الدولة والقائمين عليها، حيث إن هناك اختيارات صعبة وتضحيات تطال جميع الفئات بما فيها النخب الحاكمة وأصحاب النفوذ كما أن هناك منافع وفرصا يجب أن يعم خيرها الجميع .

ولعل التعبير الحقيقى عن نمو الحد الأدنى من إرادة التنمية الفاعلة يتمثل فى تحول قطاعات الإدارة فى المجتمع إلى إدارة تنمية . فإدارة

---

* هذه ورقة أولية أعدت فى الأصل لندوة "استشراف مستقبل التنمية فى دولة الكويت" الأمانة العامة المجلس الأعلى للتخطيط الكويت خلال الفترة من ١٣-١٤ أبريل ١٩٩٩م .

** أستاذ دكتور فى علوم الاقتصاد .

التنمية ليست مجرد وحدة إدارية منعزلة وإنما هي أسلوب وتوجه وانضباط جميع قطاعات الإدارة في المجتمع بالرؤية المستقبلية والتي يتم التعبير عنها بصياغة إستراتيجية التنمية ووضعها موضع التنفيذ . وأداء إدارة التنمية هو المحصلة النهائية لأداء قطاعات الإدارة ويعبر عن مدى الترابط العضوي والتوجه التنموى لكافة قطاعات الإدارة وكفاءة أداءها (الكوارى ١٩٨٥أ : ٣٥) . فإدارة التنمية تتضمن بالضرورة الإدارة السياسية إلى جانب الإدارة العامة و إدارة المشروعات فى كل من القطاع الخاص والعام والتعاونى ومؤسسات المجتمع المدنى وعلى رأسها مؤسسات العمل السياسى .

ومن هنا يمكننا التأكيد انه بالرغم من كون إرادة التنمية قضية مجتمعية وإدارة التنمية مسألة فنية فإنهما مترابطان ترابطاً عضوياً . ولذلك فلن التعبير الحقيقى والصادق عن مدى وجود الحد الأدنى من إرادة التنمية يتمثل فى تحول قطاعات الإدارة إلى إدارة تنمية تترجم غايات التنمية إلى سياسيات وإستراتيجيات وخطط وبرامج وأهداف استراتيجية مرحلية قابلة للتقييم وخاضعة للقياس على المستوى الكلى و الجزئى . وإذا لم يصاحب الادعاء بوجود إرادة تنمية إقامة إدارة تنمية قادرة على وضع استراتيجية وخلق آلية للتنمية تسمح ببدء عملية التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الشاملة المستدامة ، فإن لفظ التنمية يبقى شعاراً أجوف سرعان ما ينكشف زعمه عندما يحين وقت التقييم ورصد المؤشرات (الكوارى ١٩٩٦ : ٢٥٩-٢٦٢) .

بعد هذه المقدمة التى أكدت على أهمية إرادة التنمية وإدارة التنمية باعتبارهما شرطين أوليين لولوج آفاق التنمية ، سوف أتوقف أولا : استجابة لعنوان الورقة ، عند ذكر الإمكانيات التنموية المتاحة لدول المنطقة ومن ثم أعود ثانيا : إلى التذكير مرة أخرى بأهمية وجود استراتيجية إقليمية للتنمية والتكامل مشيرا إلى بعض الجهود التى بذلت عام ١٩٨٤ لوضع استراتيجية إقليمية للتنمية والتكامل .

(١) الإمكانيات

الإمكانيات لا يمكن حصرها ولا تجميدها عند لحظة معينة . فالاستفادة من الإمكانيات تتوقف على نوعية الموارد البشرية والمستويات المعرفية

وامتلاك الإرادة الوطنية . كما تعتمد على أسلوب الإدارة وكفاءتها فى القطاع الخاص والعام ، وفى الإدارة العامة بشكل خاص باعتبارها المنظم والموجه والمراقب والضابط للنشاطات فى المجتمع . ومن هنا يمكن القول إن آفاق التنمية ليست متوقفة على الإمكانيات المادية وإنما تشكل الموارد المادية نقطة البدء التى توفر ميزات نسبية يحسن الاستفادة منها للانتقال إلى الميزات التنافسية المعتمدة على كفاءة أداء الموارد البشرية والتنظيم السياسى والأداء الإدارى للمجتمع .

ويمكن فى ضوء هذا التوضيح أن نذكر باختصار شديد الإمكانيات التالية التى مازالت دول المنطقة تتمتع بها فى الوقت الحاضر :

(١-١) إدراك متزايد لفشل سياسات حقبة الطفرة النفطية

ان انتشار الوعى العام بخطأ السياسات التى تم تطبيقها خلال حقبة الطفرة النفطية ، وفشل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى صاحبت عصر النفط فى خلق قاعدة اقتصادية بديلة ، يمثلان اليوم دافعاً قوياً لتغيير المسار الراهن . فبالرغم من التأثيرات الإيجابية لتلك التغيرات على ارتفاع مستوى المعيشة وعلى التعليم والصحة وتوفير الخدمات الاجتماعية ، عجزت تلك التغيرات عن بدء عملية تنمية شاملة مستدامة أو حتى نمو اقتصادى بالمعنى العلمى المتعارف عليه (الكوارى ١٩٩٦ : ٢٦٢-٢٧٦) . لذلك فإن تزايد هذا الإدراك بسبب تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تراجع أسعار النفط منذ منتصف الثمانينات وبروز ظاهرة تلاشى الريع النفطى وانكشاف هشاشة البناء الاقتصادى وانعكاس ذلك على مستوى الرفاه الاجتماعى ، تمثل اليوم بحق إمكانية موضوعية تساعد حكومات وشعوب المنطقة على إعادة التفكير وتبنى خيار التنمية الشاملة المستدامه بعد أن أدى نمط التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لعصر النفط إلى ضياع فرص التنمية بشكل عام ، و أصبح ينذر بمخاطر نمط من تنمية الضياع إذا لم يتم إيقاف المسار الخطر الذى سلكته دول المنطقة والتحول إلى منعطف آمن (الكوارى ١٩٩٦ : ٢٤٤-٢٥٨) .

(١-٢) الموارد البشرية

يتوفر لدول المنطقة موارد بشرية مواطنة متعلمة ومنفتحة على

الخارج تعى أهمية تنمية القدرات التنافسية وتطمح إلى القيام بدور إيجابى فى عملية الإنتاج والمشاركة فى تسيير شئونها العامة . ومعظم هذه الموارد البشرية معطلة طاقاتها فى الوقت الحاضر فى مستنقعات البطالة المقنعة ، وهى تواجه بشكل متزايد بطالة سافرة، لاسيما بالنسبة لعمل المرأة ، نتيجة لعجز الحكومات عن توظيف المواطنين كما كانت تفعل فى الماضى . وهذه الموارد البشرية المتعلمة يمكن أن تحفزها اليوم رغبة الاحتفاظ بمستوى معيشى معقول اعتادت عليه ، إلى التحول التدريجى من البطالة الظاهرة أو المقنعة إلى سوق العمل المنتج من خلال خلق فرص عمل حقيقية مجزية وكريمة فى نشاطات تعتمد على كثافة رأس المال والتكنولوجيا الملائمة .

وإضافة إلى ارتفاع نسبة المتعلمين بين الموطنين فإن لدى دول المنطقة رصيداً لا يستهان به من الكوادر التي تكونت منذ عقدى الستينات والسبعينات ومارست الإدارة فى صناعة النفط والإدارة العامة و المشروعات العامة الصناعية و المالية والخدمية إضافة إلى كوادر القطاع الخاص ورجال الأعمال . وهذه الكوادر يمكن الاستفادة منها وتشجيع عودة من تسرب منها أو احبط ، إلى مراكز النشاطات الجديدة المطلوب القيام بها لتوسيع الطاقة الاستيعابية وبناء القاعدة الاقتصادية الاجتماعية البديلة للنفط . ولدى المنطقة أيضاً مؤسسات حديثة في مجال التعليم والتدريب والتعليم العالى والبحث والاستشارات يمكن الاستفادة من إمكانياتها وإعادة توجيه نشاطاتها ، من خلال خطة وطنية لتنمية الموارد البشرية و إعادة تأهيل ما أفسدته سياسة التوظيف الحكومى أو أدت إلى جذبه النشاطات الطفيلية بعيداً عن النشاطات المنتجة .

(١-٣) النفط الخام

مازال النفط الخام إمكانية عظيمة متاحة للمنطقة التى تمتلك الدول الست الأعضاء فى مجلس التعاون منه ٤٦٥ مليار برميل احتياطى مؤكد . وهذا يعادل ٤٤,٣% من الاحتياطى العالمى(BP1998:4). وإذا علمنا أن متوسط تكاليف إنتاج معظم هذه الاحتياطيات لا تتعدى دولارين للبرميل فإننا ندرك أن هناك ريعاً

اقتصادياً سوف يظل متاحاً لحكومات المنطقة هذا بالرغم من بروز ظاهرة تلاشى ريع النفط . ولعل أهمية النفط المستقبلية تتعدى ريعه الاقتصادي إلى الإمكانيات المتاحة للاشتغال فى نشاطاته من خلال قيام شركات وطنية من القطاع الخاص و العام بعمليات تكريره وتسويقه فى أقطار المنطقة وفى العالم كافة مستفيدين من انفتاح الأسواق وحرية التجارة . كما يمكن التوسع فى إنتاج آلات ومعدات ومواد الإنتاج اللازمة لصناعات النفط محلياً وفى الخارج من قبل شركات وطنية . إن دمج النفط الخام فى الاقتصادات الوطنية وإقامة الشركات الوطنية الكبيرة الدولية من قبل القطاع الخاص والعام والمشترك ، سوف تتيح فرصاً تنموية عظيمة لدول المنطقة وسوف يفوق مردودها مردود الريع الاقتصادى لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار ظاهرة تلاشيه فى المدى البعيد نتيجة التقدم التكنولوجى وانخفاض تكاليف إنتاج النفط فى مناطق الإنتاج الحدية .

(١-٤) الغاز الطبيعى

تمتلك المنطقة ٢٢,١١ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعى وهذا يمثل ١٥,٣% من الاحتياطى العالمى المؤكد (BP 1998: 20) . والغاز الطبيعى نعمة كبرى إذا تم توجيه استخداماته إلى أفضل الفرص المتاحة. فالغاز الطبيعى عكس النفط وجد ليبقى فى المنطقة وليس للتصدير منها فى صورته الخام ، ويعود ذلك إلى ارتفاع تكاليف متطلبات نقله التى تمتص حوالى ٨٠% من سعر بيع الغاز الطبيعى المسال المصدر إلى أوربا أو اليابان على سبيل المثال . هذا بينما لا تتجاوز هذه التكلفة بالنسبة لنقل النفط الخام ٤% من سعر بيعه فى الوقت الحاضر (الكوارى ١٩٩٦ : ١١٤) . ولذلك فإن أهمية الغاز الطبيعى لتنمية الصناعات المحلية تتعدى الفوائد العائدة من إمكانية تصدير الغاز الطبيعى المسال LNG أو تصديره بالأنابيب إلى الأسواق العالمية . فأهميته أعظم وأجدى وأدوم وقيمته المضافة أكبر إذا تم دمجه فى الاقتصاد الوطنى ، واستخدم كمصدر طاقة رخيصة لإنتاج الكهرباء للاستهلاك المحلى وللتصدير واستخدم لتكرير المياه فضلاً عن استخداماته كمصدر طاقة فى الصناعات المعدنية وغيرها من الصناعات المستخدمة

للطاقة بكثافة مثل صناعة الأسمنت . هذا إضافة إلى أهمية استخدام الغاز الطبيعي كمواد خام للصناعات البتروكيماوية والتى أصبحت المنطقة بفضل وجود الغاز الطبيعى مركزاً لا ينافس فى إنتاجها . إن الميزة النسبية التى يوفرها الغاز الطبيعي للصناعة هى مثال جيد على إمكانية الانتقال من مرحلة الاستفادة من الميزات النسبية إلى مرحلة بناء مقومات الميزات التنافسية وذلك عندما تتمكن المنطقة من إقامة الأجيال اللاحقة من الصناعات البتروكيماوية وغيرها من الصناعات بعد أن تكتسب خبرة اختيار التكنولوجيا الملائمة وتتمرس فى مجال تشييد الصناعة وتشغيلها وتسويق منتجاتها فى الأسواق العالمية .

(١-٥) الموارد المالية

مازالت المنطقة تتمتع بإمكانات مالية جيدة بالرغم من تراجع أسعار النفط . فريع النفط سوف يستمر تدفقه على المنطقة . وإذ افترضنا أسعار النفط الخام فى حدود ١٢ دولار للبرميل فى العقدين القادمين فإن ريع النفط المقدر بحوالى ١٠ دولارات للبرميل والذى سيعود للحكومات سوف يصل إلى حوالى ٤٤ مليار دولار سنوياً على أساس معدل إنتاج ١٩٩٧م (١٢ مليون برميل يومياً) (BP 1998: 6) . ولعل إعادة النظر فى جدوى الكثير من نفقات التسليح البالغة ٢٨ مليار عام ١٩٩٧م ، تحرر جزءاً كبيراً من هذا الريع (العلكيم ١٩٩٩: ١٦) .

وإضافة إلى هذا المورد فإن لدى القطاع الخاص أرصدة خارجية تقدر بحوالى ٨٠٠ مليار دولار يمكن أن يعيدها القطاع الخاص إلى الاستثمار فى الداخل إذا توفرت الفرصة الاستثمارية المناسبة وتوفر جواً من الاستقرار والأمن وحسن الجوار فى منطقة الخليج والجزيرة العربية وبقية الدول العربية . وإلى جانب هذه الأرصدة المالية فإن الاحتياطيات العامة للدول والمؤسسات العامة المستثمرة فى الخارج والتى قدرت بمبلغ ٢١٤ مليار دولار عام ١٩٨١ (التمار ١٩٨٥ : ٩٧) ، قد تفوق الديون الخارجية المستحقة على دول مجلس التعاون الست والبالغة ٩٩,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ (العلكيم ١٩٩٩ : ١٧) . وهذه الأرصدة العامة المتبقية يمكن الاستفادة منها أيضاً فى توفير موارد مالية لعملية التنمية .

(١-٦) المجالات الاستثمارية الأخرى

هناك مجالات للاستثمار والتنمية فى عدد من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية . فهناك مجال للاستثمار فى الصناعات التحويلية عامة وورش الصيانة المتقدمة وصناعة الإنشاءات والصناعات عالية التقنية . وقد ذكر عدنان شهاب الدين سبع صناعات فى مجال المعلوماتية والتكنولوجيا المتقدمة واعتبرها صناعات واعدة بالنسبة لدول المنطقة (شهاب الدين ١٩٩٩ : ٢٠) . وإضافة إلى ذلك تشكل الموارد البحرية إمكانات متعددة للنشاط الاقتصادى المجدى . فالبحر وموارده وعلاقاته وما يتيحه من نشاطات متعددة تفتح آفاقاً للاستثمار فى المنطقة يعيد ارتباط أهلها بالجغرافيا والتاريخ .

وتمثل مجالات الخدمات المالية والسياحة بل الزراعة أيضاً ومنها الزراعة الصحراوية نتيجة ما يشير إليه التقدم العلمى فى مجال استخدام المياه المالحة والبذور المهجنة ، فرص استثمار فى مجال الزراعة يمكن الاستفادة منها فى تنويع مصادر القاعدة الاقتصادية وإنتاج الغذاء وزيادة فرص العمل المنتج للمواطنين. هذا إضافة إلى قطاع خدمات الإنتاج العديدة .

(١-٧) البنية التحتية

توجد لدى المنطقة بنية تحتية متطورة نسبياً وغير مستخدمة فى مجالات الإنتاج وإنما مسخرة فى معظمها للاستهلاك . وتتمثل هذه البنية التحتية فى شبكات الطرق والموانى والمطارات ونظم الاتصالات المتقدمة والمنافع والمرافق والخدمات والمبانى العامة والخاصة . ويمكن للمنطقة ترشيد استخدام هذه المرافق وتشجيع زيادة استخدامها من اجل الانتاج بما يساعد على تنمية الميزات التنافسية للنشاطات الاقتصادية .

(١-٨) مضاعف الاندماج الإقليمى والتكامل العربى

وهذه الإمكانية تتمثل فى تحقيق الاندماج الإقليمى من خلال إقامة كيان فيدرالى نواته الدول الأعضاء فى مجلس التعاون تحقيقاً لما وعد به نظامه الأساسى . إن قيام الكيان الموحد لدول المنطقة وتوجهه إلى حل مشكلات الحدود الداخلية وحل خلافاته مع جيرانه والدخول فى علاقات تكامل وتعاون إنمائى في إطار التكامل العربي سوف يوسع آفاق التنمية

ويسمح بمواجهة تحديات اتفاقية التجارة الدولية ، هذا إضافة لما سيفرضه الكيان الفيدرالي الموحد من ضرورات مشاركة سياسية فعاله وما سيوفره من أمن و استقرار وحسن جوار يسمح للجميع بالتركيز على جهود التنمية الشاملة والمستدامة ، وتوفير فرص العمل المجدية والكريمة لشعوب المنطقة فى إطار نظام حكم ديمقراطى يحفظ حقوق الأقطار والشعوب والجماعات المنزوية تحت لواءه .

(٢) الحاجة إلى إستراتيجية إقليمية للتنمية الشاملة

إن الإمكانيات السابق ذكرها هي إمكانيات فعلية إذا نظر إليها من زاوية العقل ومنطق المصلحة العامة ، وهى إمكانيات تم إيرادها على سبيل المثال وليس الحصر . ولكن يبقى أمر الاستفادة من هذه الإمكانيات مرهون بوضع إستراتيجية للتنمية وتطبيقها على أرض الواقع . ومما يؤسف له حقاً أن المنطقة قد أضاعت على نفسها فرص وإمكانيات أفضل من الإمكانيات السابق ذكرها ولم تتمكن أى من دول المنطقة من بدء عملية تنمية شاملة مستدامة هذا بالرغم من كثرة الحديث الرسمى عن التنمية وإنجازاتها . وقد كشفت الأوضاع النفطية المتردية منذ منتصف الثمانينات مدى خطورة استمرار الاعتماد على ريع النفط وأظهرت تردى مؤشرات "التنمية النفطية" عامة . (السعدون وآخرون ١٩٩٥ : ٢-٣) . بل إن المسار العشوائى المتقلب للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت عصر النفط، تعدت أخطائه اليوم ، ضياع فرص التنمية إلى خطيئة تهديد أقطار المنطقة لا سيما الصغيرة منها بنمط من "تنمية الضياع" إن صح إطلاق مصطلح التنمية على تلك التغيرات .

واليوم تبرز الحاجة إلى استراتيجية إقليمية للتنمية الشاملة المستدامة كما برزت عند بداية تأسيس مجلس التعاون فى مطلع الثمانينات . وذلك عندما طلبت الأمانة العامة لمجلس التعاون من ندوة فكرية دعت إليها الأمانة العامة عام ١٩٨٣م ، إعداد إستراتيجية للتنمية فى دول المنطقة . وفى تقديري أن "مشروع الملامح العامة لإستراتيجية التنمية والتكامل" ، والذى شارك فى إعداده ومناقشته أكثر من مائة من أبناء المنطقة ومن المهتمين بأمر تنميتها ،

وقدمته الأمانة العامة مشكورة إلى وزراء التخطيط فى مطلع ١٩٨٤ ، مازال صالحاً فى أساسياته (الكوارى ١٩٨٥ ب : ١٥٣-١٨٦) ، ولذلك لا أرى هناك حاجة إلى صياغة مشروع جديد وإنما نحن فى أمس الحاجة إلى إرادة التنفيذ . وقد يكون من المفيد فى سياق مناقشتنا لآفاق التنمية فى دول المنطقة التذكير بالعناصر التى تكونت منها وثيقة "مشروع الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل" وهى ستة عناصر :

أولها : المنطق والطموح . وثانيها : الغايات بعيدة المدى . وثالثها : التحديات . ورابعها : الإمكانيات . وخامسها : الأهداف الاستراتيجية العاجلة . سادسها : متطلبات تنفيذ الاستراتيجية .

ولعل إلقاء نظرة سريعة على عناوين الأهداف الاستراتيجية العاجلة تساعدنا على تقدير مدى صلاحية وثيقة الاستراتيجية فى الوقت الحاضر بعد تعديلها وتطويرها بما يتناسب مع المستجدات التى حدثت في المنطقة منذ وقت الانتهاء من صياغة الوثيقة . وقد شملت تلك الأهداف الاستراتيجية العاجلة ثمانية أهداف هى التالية :

الهدف الأول : تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية .

الهدف الثانى : تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها .

الهدف الثالث : إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية .

الهدف الرابع : إصلاح الإدارة الراهنة وتنميتها .

الهدف الخامس : بناء قاعدة اقتصادية بديلة .

الهدف السادس: بناء قاعدة علمية تقنية ذاتية متطورة .

الهدف السابع : إصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية .

الهدف الثامن : توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية اجتماعية مستمرة.

تلك هى الأهداف الاستراتيجية العاجلة التي وضعتها الاستراتيجية لنفسها . ولم تكن تلك الأهداف موضوع خلاف ولا كان التحليل والرصد اللذان سبقاها عند تحديد المنطق والطموح ، والغايات بعيدة المدى والإمكانيات ، والتحديات . وإنما كان التخوف من العنصر الأخير في الاستراتيجية وهو متطلبات تنفيذ

استراتيجية التنمية والتكامل ، وعلى وجه التحديد مطلب تجسيد الكيان السياسى الموحد لدول المنطقة وترسيخ أسسه وتمكينه من ايجاد قيادة إقليمية للتنمية تقوم بالتوجيه العام والتنسيق من خلال وسيلة التخطيط الإستراتيجى الذي تعمل خطط التنمية الوطنية فى إطار مؤشراته.

وقد بدأ ذلك التخوف واضحاً فى الاجتماع الختامى للندوة الموكلة بإعداد الاستراتيجية والذى شاركت فيه نخبة من أبناء المنطقة كما شارك فيه الأمين العام لمجلس التعاون ومساعدوه . لقد وقف عبد الله بشارة الأمين العام للمجلس متردداً حيال قبول الاستراتيجية بسب وجود العنصر السادس فيها المتعلق بمتطلبات تنفيذ الاستراتيجية و اقتراح حذف هذا العنصر . وكانت إجابة فريق الصياغة والمشاركين فى الندوة أن الاستراتيجية تبقى رغبات حسنة إذا لم تتوفر لها متطلبات التنفيذ التى تجعل منها استراتيجية قابلة للتطبيق فى حالة تبنيها من قبل المجلس الأعلى وليست مجرد أمنيات. ولم يحسم تردد الأمين العام لمجلس التعاون إلا مداخلة محمد على النعيم محافظ الرياض آن ذاك حين قال : لدى سؤال لمعالى الأمين العام . سمعت تصريحاً يقول بأن مجلس للتعاون كان رغبة لدى الشعوب حققها قيادة المنطقة ، ولا أعرف إن كان هذا التصريح هو لمعاليكم أم لا ؟ أجاب عبد الله بشارة. نعم أنا صاحب التصريح . فقال النعيم إذا كانت تلك هى الرغبة الأولى لشعوب المنطقة وقد حققها القادة . فاستراتيجية التنمية والتكامل هذه اليوم هى الرغبة الثانية لشعوب المنطقة نأمل ونرجو من قادة المنطقة أن يحققوها . وهنا أبدى الأمين العام قبوله للوثيقة بعناصرها الستة . وقدمتها الأمانة العامة فى مطلع عام ١٩٨٤ إلى وزراء التخطيط ونشرتها فى مجلة التعاون الصادرة عن المجلس. إلا إن إرادة التنفيذ مع الأسف لم تكن متوفرة آن ذاك ولذلك لم تتعد مناقشة الوثيقة مستوى اجتماع وزراء التخطيط ، والذى لم يسمع المشاركون في وضع الاستراتيجية بتكليف من الأمانة العامة، القرار الرسمى الذى اتخذه الوزراء حتى يومنا هذا إن كانوا قد اتخذوا قراراً . فهل هناك اليوم فرصة لإعادة مناقشة موضوع الاستراتيجية فى سياق استشرافنا لآفاق التنمية فى دول المنطقة ؟ أرجو أن تكون هناك فرصة

اليوم لمناقشة الاستراتيجية على مستوى أعلى و أملنا كبير فى ذلك، من أجل تدارك ما يمكن تداركه من فرصة لتغيير المسار الخطر الذى تسير فيه دول المنطقة والتحول إلى منعطف آمن يسمح لمجتمعات المنطقة بان تستفيد من الفرص التنموية التى مازالت متاحة بالرغم من مظاهر الأزمة الراهنة .

مؤتمر

تقرير عن أعمال المؤتمر الدولى للإدارة البيئية والصحة والتنمية المستدامة المنعقد بالإسكندرية فى الفترة ٢٢-٢٥ مارس ١٩٩٩

إعداد : محمد رضا محرم*

أولا : أعمال ومجالات اهتمام المؤتمر

بالإضافة إلى جلسة الافتتاح ، انتظمت أعمال المؤتمر فى ١٧ جلسة علمية ، منها ١٥ جلسة لإلقاء ومناقشة بحوث ، وجلستان خصصتا لعرض بحوث شديدة التخصص كملصقات (Poster Sessions) وكانت جلسات إلقاء ومناقشة البحوث فى المجالات التالية :

التعاون العسكرى المدنى ، الصحة البيئية ، الرصد البيئى ، الشقائق الحرة ومضادات الأكسدة ، الطاقة والنمذجة ، نظام المعلومات الجغرافية والاستشعار من بعد ، التغذية والصحة ، الإدارة البيئية ، تقويم المخاطر والأضرار الصحية ، القضايا الكوكبية والتنمية المستدامة ، السيطرة على التلوث .

ثانيا : أحاديث القضايا الأساسية (Keynote Speeches).

خلال الجلسة الافتتاحية (التى خصصت لحديث قضايا رئيسية ومناقشة عامة) والجلسات العلمية الخمسة عشرة ، تم إلقاء الأحاديث والملاحظات التالية :

- فى جلسة الافتتاح تحدث أ. د. أسامة الخولى (جامعة القاهرة) حديثا عاما عن البيئة والقضايا البيئية أعقبته مناقشة عامة .

- فى الجلسة العلمية الأولى كان المتحدث الرئيسى الميجور جنرال جون باركر (قائد البحوث الطبية والإمداد بالجيش الأمريكى) وموضوع حديثه عن "البحوث الطبية العسكرية فى الولايات المتحدة" .

وقد تضمنت هذه الجلسة أيضا ملاحظات عرضها مساعد الأدميرال ريتشارد نيلسون الجراح العام بالبحرية الأمريكية .

- فى الجلسة العلمية الثانية كان المتحدث الرئيسى دويان ألكسندر مدير المعهد القومى لصحة الطفل والتنمية بمعهد الولايات المتحدة

* أستاذ بكلية الهندسة ، جامعة الأزهر .

القومى للصحة ، وكان موضوع الحديث عن "تطوير الطعوم (الفاكسينات) فى المعهد القومى لصحة الطفل والتنمية بالولايات المتحدة الأمريكية" .

- فى الجلسة العلمية الرابعة كان المتحدث أ. د. فرانك كيلى من مستشفى سان توماس والكلية الملكية بلندن بالمملكة المتحدة عن "مضادات الأكسدة للسوائل المبطنة للرئة باعتبارها خط الدفاع الأول ضد تلوث الهواء" .

- فى الجلسة العلمية السابعة تحدث أ. ف. إيلستر عن "الخصائص البيوكيماوية لجزيئات سخام الديزل" .

- فى الجلسة العلمية الحادية عشرة تحدث فى القضايا الرئيسية المهندس / أحمد جابر رئيس شركة كيمونكس مصر/الدولية تحت عنوان "الإدارة البيئية باعتبارها جزءا من جدول الأعمال البحثى فى التنمية المستدامة" .

- فى الجلسة العلمية الرابعة عشرة كان المتحدث الرئيسى الدكتور/ محمد العشرى رئيس هيئة التسهيلات البيئية الكوكبية (Global Environmental Facility) التابعة للبنك الدولى ، وذلك فى موضوع "البيئة الكوكبية والتنمية المستدامة" .

- فى الجلسة العلمية الخامسة عشرة كان المتحدث الرئيسى د. محمد الفقى رئيس المعهد القومى للمعايرة فى موضوع "دور المعايرة فى إدارة البيئة" .

ثالثا : قضايا هامة أثارت اهتماما أو جدلا فى داخل المؤتمر

- لأن مكان انعقاد المؤتمر فى الإسكندرية ، وبسبب المشاركة المكثفة للباحثين من جامعة الإسكندرية ومعاهدها ، ظهر اهتمام واضح وتركيز شديد على الآثار البيئية والصحية (امتدت إلى التغذية بالأسماك خاصة والنباتات عموما) المترتبة على صرف المخلفات الصحية والصناعية فى البحر ، وفى بحيرة مريوط تحديدا، وقد تعددت البحوث التى اهتمت برصد الحالة البيئية ، وكذلك البحوث التى اقترحت حلولا لمواجهة المخاطر البيئية ، مثل تهوية البحيرة (Aeration) ومدها بالأكسوجين ، واقتراح استخدام صنوف بعينها من البكتريا للتخلص

من النسب العالية من الفلزات الثقيلة الضارة بها . غير أن النصيحة الجادة التى بدرت ، وخصوصاً من جانب المشاركين الأجانب ، كان مفادها أن الأولوية الحاسمة يجب أن تعطى لوقف صرف المخلفات نهائياً فى البحر أو البحيرة ، وذلك بدلاً من ضياع الجهد فى البحث عن حلول وحيل لمعالجة الإفساد البيئى الذى يحدث . وقد استدعى هذا الجدل إعادة طرح النزاع الطويل الذى امتد لحوالى ثلاثين عاماً بخصوص الاختيار بين الصرف فى البر وفى البحر فى الإسكندرية ، والذى مال إلى التسليم بالصرف فى البحر ، والذى انتهى بالمدينة إلى كارثة بيئية هائلة .

- تعرض عدد لا بأس به من البحوث الجادة للأضرار البيئية الناتجة عن تلوث الهواء فى المناطق الريفية فى جوار الإسكندرية ، وخصوصاً تلك الأضرار المترتبة على انبعاثات الغازات والأدخنة والأتربة (الهباب والسخام) من مصانع شركة "أبو قير للأسمدة" . وقد أظهر المرصد البيئى تأثيرات سلبية شديدة على المزروعات والمحاصيل ، والبشر أيضاً ، وقدرت بعض هذه البحوث القيم المالية المقابلة للخسائر المادية الحادثة من جراء تدهور إنتاجية الأرض . وقد تفجر من جراء هذه العروض العلمية جدل شديد تمثلت أطرافه فى المدافعين عن الشركة مصدر التلوث الذين يزعمون التزام الشركة بالشروط والضوابط البيئية ، وفى مقدمى البحوث (متضمنة الرصد والتقويم السلبى لانبعاثات الشركة) والذين اتخذوا موقف الحياد بادعائهم أنهم لا يدينون أحداً ولا يدافعون عن أحد ، ثم فى المشاركين الأحرار من الحضور والذين نبهوا إلى أهمية الانتقال من موقف "الفرجة" على التدمير البيئى الحادث إلى موقف التحدى بتحريك الدعاوى القضائية ضد الجهات التى يتسبب نشاطها فى إحداث التلوث البيئى بالتالى تدمير البيئة كمجال حيوى وموارد وبشر .

- فى الجلسة العلمية الرابعة عشرة، والتى رأسها الأستاذ الدكتور/ مصطفى كمال طلبة ، واختصت بالقضايا الكوكبية (الكلية) وعلاقتها بالتنمية المستدامة ، ظهر اهتمام واضح بتناول الأطر التحليلية الخاصة بالنمو الاقتصادى الاجتماعى

وباتجاهات التنمية . كذلك برزت الدعوة إلى السعى من أجل تحقيق استدامة التنمية البيئية ، وزيادة فعالية المشروعات الخادمة لهذا التوجه ، من خلال تنشيط مشاركة الجماهير وتعظيم أدوارها . واستطراداً فى هذا الاتجاه ، فقد عرضت إحدى الدراسات لأهمية الربط بين مكونات أربعة تشكل فى مجموعها التحديات الرئيسية الكوكبية فى القرن الواحد والعشرين وهى : البيئة ، والسكان، والغذاء ، وإمدادات المياه . وقد تمت الدعوة فى هذا الإطار إلى حفز الناس (المجتمع) للمشاركة فى مواجهة هذه التحديات بإيجابية ، مع النصح بتوظيف القيم الإيجابية فى ثقافة المجتمع من أجل تنشيط الجهود الشعبية فى هذا الخصوص .

- فى أكثر من جلسة علمية ، سواء كانت للرصد البيئى (التلوث) ، أو الإدارة البيئية، أو تقويم المخاطر البيئية ، ظهر تركيز شديد واهتمام بالشواطئ البحرية ، وبالمناطق السياحية عموماً . فبالإضافة إلى شواطئ الإسكندرية والساحل الشمالى، امتد الاهتمام إلى سواحل البحر الأحمر حيث عرض أحد البحوث خطة متكاملة لإدارة النطاقات الشاطئية هناك من منظور بيئى . كما عرض بحث آخر لبرنامج مقترح للرصد البيئى والإدارة البيئية فى مناطق البحر الأحمر أيضاً . هذا وقد حظيت الغردقة ، كمنطقة سياحية مقصودة بكثافة واضحة من جانب الزائرين الأجانب على وجه الخصوص ، بدراسة استهدفت الموازنة بين مقتضيات كل من التنمية والإدارة البيئية الرشيدة . كذلك امتدت الاهتمامات إلى منطقة الفيوم وبحيرة قارون ، باعتبارها مناطق سياحة إلى جانب كونها مراكز تجمعات سكانية مقيمة أيضاً ، والأهم باعتبار البحيرة الآن مصدراً لاستخلاص الأملاح .

- لم تغب عن اهتمامات المؤتمر ، وإن لم يكن الظهور بارزاً أو متعدد التكرار ، الاهتمام بمياه النيل ومتابعة حالتها ، ورصد معدلات التلوث بها ، وكذلك الاهتمام بتطوير وضبط وتحسين عمليات تنقية مياه الشرب المأخوذة من النيل . وكان الحال فى التناول فى ذات المستوى المحدود فيما يتعلق بالتصحر الحادث فى هوامش المعمور المصرى بفعل الرمال المتحركة والكثبان الرملية

النشيطة الزاحفة.

- من المجالات التى برزت خلال المؤتمر توظيف كل من نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار من بعد فى كل من الرصد البيئى، وتقويم الآثار البيئية المترتبة على النشاط الإنسانى وانعكاساتها على كل من الأراضى الزراعية ، والشواطئ البحرية ، وكذلك على الأراضى حديثة الاستصلاح . وقد امتدت الاهتمامات فى هذا الشأن إلى مناطق عديدة شملت الإسكندرية ، والساحل الشمالى، وسواحل البحر الأحمر ، وجهات عديدة فى الدلتا على رأسها محافظة البحيرة ، ومواقع متنوعة فى النوبارية والبستان .... الخ . وقد امتد عرض استخدام هذه التقنيات إلى ميدان الرصد عن بعد، وتقويم ، وتوقع انتقال الحشرات المسببة للأمراض فى مصر وتقدير المخاطر المترتبة على ذلك . وقد قدم هذه الدراسة الأخيرة فريق من الباحثين العاملين فى وحدة النامرو - ٣ (NAMRU - 3) التابعة للبحرية الأمريكية والكائنة فى مدينة القاهرة .

- فى واحدة من الجلسات العلمية المخصصة للرصد البيئى (الجلسة الثالثة) عرض باحث من قسم الجيولوجيا بكلية العلوم بجامعة الإسكندرية بحثا تحت عنوان "نظرة على العلاقة بين التغيرات البيئية وبين النشاط الزلزالى - السيزمى - فى المناطق المصرية". وقد تأسس البحث على توظيف للبيانات التاريخية بخصوص الزلازل التى حدثت فى مصر ، وللمعلومات الجيولوجية المتعلقة بوجود فوالق أو صدوع أرضية عديدة فى الوادى جنوبا ، وفى الدلتا فى الشمال ، ثم حدوث تغيرات بيئية متمثلة فى نشوء بحيرات فى مناطق عديدة (بحيرة ناصر أمام السد العالى ، بحيرات بسبب الصرف الصحى فى الشمال) ، ثم حدوث أعمال حفر (لاستخراج مواد البناء) وأعمال بناء (عمران) فى مناطق أخرى . وقد عزا الباحث إلى هذه الأمور مجتمعة ازدياد النشاط الزلزالى ، وخصوصا فى مناطق القاهرة والإسكندرية ، كما عزا إليها حدوث هبوط فى الدلتا يهدد بغمرها فى المدى الطويل بمياه البحر المتوسط . وبقدر ما أثار البحث (أو الدراسة إذا شئنا الدقة) من دهشة أو

رعب لدى غير المتخصصين ، فإن الأمر لم يلق القبول من المتخصصين لأسباب عديدة أهمها أن الزلازل تنشأ فى الأساس (وهذا المستقر علميا فى المجال) عن قوى داخلية فى جوف الأرض وليس عن تغييرات ظاهرية على السطح ، وثانيها أن هذه التغييرات المزعومة كلها مهما عمقت أو ارتفعت ، إنما تولد اجهادات (تقدر بالحمل على وحدة المساحات) محدودة للغاية تكاد تكون عديمة التأثير على توازن كوكب الأرض ، وثالثها أن السجل التاريخى للزلازل فى مصر فيه فجوات كثيرة . ورابعها أن الكثير من البحوث الجادة المعاصرة ينفى أن تكون لهذه التغييرات ، بل ولما هو أخطر منها ، أى تأثير فى حفز الأنشطة الزلزالية ، وخامسها أن مؤتمرا كان قد عقد فى القاهرة ، قبل أيام، عن الدلتاوات ، كان من النتائج التى صدرت عنه أن دلتا مصر فى الشمال ترتفع سنويا بمعدلات طفيفة على عكس السائد عند آخرين بأنها تنخفض .

– فى مجال الصحة البيئية ، ظهر اهتمام واضح بصحة الأطفال ، وبأثر التدهور البيئى عليهم ، وكذلك تأثير التغذية غير السليمة على نمو هؤلاء الأطفال وخصوصا فى الريف المحيط بمدينة الإسكندرية وفى بعض المدن فى المنطقة الشمالية من مصر (حظيت مدينة أبو حمص على سبيل المثال باهتمام كبير) . وفى هذا المجال تم عرض بحوث ودراسات تتعلق بتحصين الأطفال ضد الإسهال وبربط ظواهر مرضية عديدة تصيبهم مع التأثيرات البيئية السيئة المترتبة على تلوث المياه والجو والتربة التى يتعرض لها هؤلاء الأطفال (مثل التسمم والالتهابات الرئوية).

– فى مجال التعاون ونقل الخبرة فيما بين القطاعين العسكرى والمدنى تضمنت الجلسة المخصصة لهذا الشأن عرضا لبعض البحوث والأنشطة التى تجرى فى القطاع العسكرى (فى الولايات المتحدة الأمريكية) والتى يمكن توظيفها أيضا فى القطاع المدنى . فبالإضافة إلى العرض العام لأنشطة البحوث الطبية العسكرية فى الولايات المتحدة ، ثم تقديم دراسات وبحوث عن التثبيط البيئى الآمن للمواد النشطة واستخدام بعض المنتجات الايبوكسية الجانبية (الثانوية) فى العلاج . كما تم اقتراح

إطار لمنع التلوث يستخدم كأداة لخدمة التنمية المستدامة وفى تحليل وتقويم المخاطر الكيماوية مع غياب المعلومات ، بالإضافة إلى دراسات عن تقويم المخاطر البيئية بصفة عامة، وعن إعادة تأهيل المصابين فى حوادث تحطم المركبات ، وعن منهجيات دعم التنمية المستدامة ببحوث الصحة البيئية .

- فى جلسة مخصصة للتغذية والصحة (الجلسة العاشرة) تم تقديم بحوث عديدة تتعقب تأثير النيترات والنيتريدات على صحة البشر ، أو تبحث فى تقويم محتوى الخبز المتداول فى الإسكندرية من الكادميوم والرصاص (فلزات ثقيلة) . وقد امتدت اهتمامات البحوث إلى تكنولوجيا وميكروبيولوجيا التمر (البلح) والمنتجات الغذائية المتنوعة التى تصنع منه . هذا وقد تم التعرض فى جلسة أخرى لتأثير التلوث البيئى من عادم المصانع على صلاحية القمح المزروع فى المناطق الزراعية المجاورة للاستخدام فى الغذاء الآدمى.

- تم تخصيص واحدة من الجلسات العلمية للطاقة والنمذجة (الجلسة السادسة) وقد تنوعت اهتمامات البحوث والدراسات المقدمة فى هذا السياق حيث تعرضت لتوفير استخدام الطاقة وخفض التلوث من خلال ترشيد نظم الإضاءة وتطويرها ، وكذلك عبر تعديل التصميمات الهندسية لمحطات توليد الكهرباء ، وعن طريق تطوير نظم التحكم والسيطرة فى محطات القوى وتطبيق استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية فى أنظمة إنتاج وتوزيع الطاقة . كما تضمنت الدراسات أيضا اهتماما بالمحافظة على الطاقة وخفض الانبعاثات الضارة بالبيئة الصادرة عن القطاع الصناعى فى الإسكندرية بصفة عامة .

حلقة نقاش

أفكار جديدة للنقاش حول الاقتصاد السياسي للفقر والتهميش والبطالة*

محمد عبد الشفيع عيسى**

(١) تصدير :

هذه مجموعة من الأفكار التي نزعم لها قدراً من الجدة ، ونود أن نثير قدراً من الحوار حولها بطريقة (إثارة العواصف الفكرية) Brain-Storming وتنقسم إلى ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول: أفكار للنقاش حول (نظرية الفقر) .

الجزء الثاني: أفكار للنقاش حول قضية (التهميش) .

الجزء الثالث: أفكار للنقاش حول مشكلة (البطالة) .

علما بأنها جميعا تصدر عن نبع فكري واحد ، وتتناول موضوعات مترابطة ترابطا وثيقا ، ومن هنا جاء حرصنا على جمعها معا ، وفيما يلي نعرضها تباعا .

(٢) أفكار للنقاش حول نظرية (الفقر) :

(٢-١) لمحة عن الإطار التاريخي الدولي لنشوء (نظرية الفقر)

وأخيرا أصبح الفقر ملكا متوجا .. توضع من أجله الدراسات والأبحاث الدولية والمحلية الممولة تمويلا سخيا وتقام على شرفه المؤتمرات والمآدب !

أخيرا أصبح للفقر نظرية بل وأصبح الفقر نظرية نظرية قائمة بذاتها ، متكاملة الأركان .. فكيف تحول الفقر إلى (بطل) ؟

لقد حولته المنظمات الدولية ، وخاصة البنك الدولي ، إلى ذاك البطل .. وبعد أن كان الباحثون والمثقفون وصانعو السياسات ومتخذو القرارات في البلاد النامية والمتخلفة اقتصاديا يتحدثون ، بل ويعمل بعضهم أحيانا ، تحت راية التنمية .. والتنمية الاقتصادية الاجتماعية ، أو المجتمعية . ، أو الشاملة .. الخ ، إذا بالبنك الدولي وبعض منظمات الأمم المتحدة الأخرى وخاصة ما يسمى (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) تنجح في قلب الموائد ، وتغيير مركز الفكر

---

* حلقة نقاش عقدت بمقر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ببرنامج عام ١٩٩٩ .

** أستاذ (مستشار) بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية ، معهد التخطيط القومي القاهرة .

والعمل .. فلقد نجحت تلك المنظمات في الثمانينات والتسعينات في أن تحول وجهة الاهتمام إلى ما أسمته التنمية البشرية تارة ، أو مواجهة الفقر تارة أخرى

فما هو الإطار التاريخي الذي نجم عنه هذا التحول والتحويل لمراكز الاهتمام العالمي ؟ فلنرجع البصر كرة أو كرتين إلى الماضي غير البعيد ، إلى عقد السبعينات ، حين نجحت البلاد النامية بطليعتها من قيادة عدم الانحياز ، قبيل وأثناء وبعد أكتوبر العسكري والنفطي ١٩٧٣ ، في أن تضع (الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد) على صدارة جدول الأعمال العالمي !

وقد حدث انقلاب مفاجئ في أسعار السلع في السوق الرأسمالية العالمية ، فارتفعت أسعار النفط عدة أضعاف ، كما ارتفعت أسعار سائر المواد الأولية التي تنتجها البلدان النامية والمتخلفة اقتصاديا .. وكان لابد للعالم الصناعي الرأسمالي الغربي المتقدم أن يواجه الانقلاب بانقلاب مضاد .. وكانت للانقلاب المضاد شعبتان : الشعبة الأولى : رد سلاح النفط على نحر أصحابه ، بالتخطيط لخفض الأسعار .. وهذا ما حدث واستمر حتى الآن ..! وأما الشعبة الثانية فهي مواجهة النزعات الوطنية والتقدمية في العالم النامي ومجموعة عدم الانحياز والمتولدة عن تيار الثورة الوطنية والاجتماعية في عدد طليعي من بلدان العالم الثالث في الخمسينات والستينات (كما في مصر الناصرية) والتي كان من تأثيراتها التالية دعوة العالم الثالث (السابق) إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ! أى نظام عادل نسبيا ، أو غير مجحف إجحافا بينا على الأقل بالبلاد المنتجة للمواد الأولية .. وهذه الشعبة الثانية من الانقلاب المضاد كانت لها مظاهر عملية ومظاهر فكرية .. فالمظاهر العملية تمثلت في إقامة وتنصيب نماذج جديدة للنمو التابع للرأسمالية في السبعينات وأوائل الثمانينات وخاصة في شرق آسيا ، جنبا إلى جنب مع تكريس هياكل اقتصادية وتكوينات اجتماعية في البلدان الأخرى من العالم الثالث حينئذ ، وخاصة في الوطن العربى ، موالية للانفتاح على السوق الرأسمالية العالمية .

وأما المظاهر الفكرية فتمثلت في

استبدال نظرية التنمية وفكر الثورة ، بنظرية أو محاولات نظرية أخرى تبشر بنقيض الثورة والتنمية ، وفى نفس الوقت تسهم فى حل مشكلات خانقة فى البلاد المتخلفة اقتصاديا يهدد استمرارها بقاء النظم التابعة للغرب وللرأسمالية أصلا .. ومن هنا بشر دعاة البنك الدولى وبرنامج الامم المتحدة الإنمائى بنظريات تبدو إصلاحية مثل النظرية المتمركزة حول أولوية التنمية البشرية ، أو حول أولوية مواجهة الفقر ... إن العدو الرئيسى لشعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية لم يعد ، عندهم ، ممثلا فى الرأسمالية والاستعمار الجديد والسلوك العدوانى العنصرى للتحالف الغربى والكيان الصهيونى ... وإنما أصبح العدو شبحا يسمى الفقر ، والفقر فى التنمية البشرية ... قفز هكذا من خلفية المسرح إلى مقدمته معلنا ضرورة خفض مستويات الفقر والفقر البشرى ، من أى سبيل .. إن فقر الأفراد أصبح هو المشكلة .. بينما اختفت قضية (فقر المجتمع) ...! وإن رفع مستوى دخول الأفراد أو تغذيتهم يتم بأى سبيل ، ومن أى عمل ، طالما يخفض مستوى الفقر المزعوم ...! فأما التخلف الاقتصادى نفسه .. وأما الاختلال فى هيكل الإنتاج وسيادة الأنشطة غير المنتجة .. وأما الظلم والخلل فى توزيع الدخول .. وأما الانخفاض المتواصل فى مستويات المعيشة للأغلبية الاجتماعية .. وأما التبعية والخضوع للهيمنة الغربية الرأسمالية .. فقد توارت فى خلفية المسرح ..!

(٢-٢) نحو نقد "للمفهوم الأساسى" السائد للفقر :

ولننظر هاهنا فى المفهوم النظرى الأساسى للفقر الذى روج له العاملون فى البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى .. إن أول فائدة للمفاهيم – فى العلم والفكر الاجتماعى – هى أن تمثل إطاراً تفسيريا مقنعاً ، فهل فسر "مفهوم الفقر" السائد مشكلة الفقر ذاتها..؟ نعم حاول تفسيرها ، ولكن على الطريقة التى اختزلها الشاعر العربى بقوله: " وفسر الماء بعد الجهد بالماء .." ! .. فالفقر يفسر ذاته بذاته ، سواء كان فقرا بمقياس الدخل والإنفاق ، أو كان فقرا بمقياس "الحاجات الأساسية ، والقدرات التعليمية والصحية ...! .. وحتى لو امتد التفسير إلى اعتبار الفقر مرادفا للحرمان من المشاركة فى شئون المجتمع .. .. إن أقصى ما يمكن لنا

أن نقوله فى هذا الشأن أنهم ربما قدموا لنا تفسيرا لفقر الأفراد ، ولكنهم لم يفسروا لنا فقر المجتمع ..! والسؤال الرئيسى هنا: كيف يتكون فقر المجتمع، وبتعبير أدق ، كيف تكونت ظاهرة "الفقر" تاريخيا؟.

أليست أفقر المجتمعات فى العالم هى تلك التى تعرضت للاستعمار، أى الاستغلال المتواصل طوال خمسة قرون ، فوضويا كان أو منظما، من قبل الدول الرأسمالية السابقة والمعاصرة ..؟ وآخرها أمريكا..؟ وأليس الفقر إذن وليد الظاهرة الاستعمارية ..؟

وإذا ذكر الاستعمار فقد ذكر "التخلف الاقتصادى" .. فقد تكون التخلف (أو الكولونيالية) كوجه آخر متمم للاستعمار (وخاصة فى ظل الإمبريالية) . هكذا إذن يجب أن يفهم الفقر.. فهو العرض الرئيسى الملازم للتخلف الاقتصادى فى العصور الاستعمارية .

لذلك تصير مواجهة الفقر هى بذاتها عملية مواجهة للتخلف ، وبالتالى مواجهة الخضوع للنظام الرأسمالى الدولى .. هذا الخضوع الذى يتمثل حاليا فى اتباع نموذج النمو الاقتصادى القائم على الانفتاح والتكيف الهيكلى .

فكيف يمكن تفسير (تكوين الفقر) فى إطار هذا النموذج ؟ .

(٢-٣) نحو تفسير للفقر فى مصر : الفقراء : أغلبية محرومة من رأس المال ...

يشجع نموذج النمو الاقتصادى القائم على الانفتاح و التكيف فى جمهورية مصر العربية ، التفاوت "الأصيل" فى توزيع الدخل القومى بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة .. هناك "فئة" محدودة العدد والوزن النسبى اجتماعيا تستولى على الشطر الأعظم من "الفائض الاقتصادى" ، أى المتبقى من الناتج الاجتماعى بعد استنزال الاستهلاك الأساسى .. وهذه الفئة هى الأكثر استفادة من إجراءات الانفتاح الرامية إلى تشجيع رأس المال الخاص المحلى والأجنبى ، وهى الأكثر استفادة من إجراءات "التكيف" القائمة على تقليص دور الحكومة والقطاع العام بصورة جذرية ، لصالح القطاع الخاص الكبير .

وتتكون هذه الفئة من أصحاب رؤوس الأموال المشتغلة فى الأنشطة التجارية والعقارية وفى المضاربات السلعية والمالية وفى أعمال الصناعة الهامشية (التجميع + التعبئة

والتغليف)، بالإضافة إلى ريع السمسرة ، و "عائد الفساد" المنتشر بصفة خاصة فى جهاز الإدارة المدنية والمحلية وفى النظام المصرفى .. وتحاول (الفئة الأكثر استفادة من الانفتاح والتكيف) ، أن توسع دواماً من رقعتها ، باجتذاب أفراد متزايدين من الطبقة المتوسطة ، حتى يمكن القول إن تلك الفئة تتمتع بدرجة عالية من "السيولة" التى تحرمها من وصف (الطبقة) بالمعنى الدقيق .

وفى مقابل الفئة القليلة ، توجد فئات كثيرة تقع على الدرجات الوسيطة والدنيا من سلم الدخل ، وخاصة من الذين تطلق عليهم كتابات المنظمات الدولية تعبير الفقراء ، بمستوياتهم المتعددة ... ولكنهم فى الحقيقة هم أولئك المجردون من ملكية الأصول المنتجة (زراعية ، صناعية ، مرافق خدمية) ومن ملكية رأس المال سواء منه النقدى ، أو المعرفى (رصيد التعليم والمهارة) أو الرمزى (بدلالة "المكانة" الاجتماعية العرفية) .

إن هذه الفئات هى الفئات المحرومة من ثمار الانفتاح والتكيف أو الأقل استفادة منها إن وجدت ... إنها تتكون من العمال الزراعيين (الذين اتسع عددهم بعد تنفيذ قانون الإيجارات الزراعية الجديد) ومن ملاك المساحات "القزمية" من الأرض (وهم غالبية الفلاحين – أكثر من ٧٠% منهم) .. وهم المشتغلون لحساب أنفسهم ، فى أعمال غير مدرة للدخول العالية ، أو العاملون بأجر لدى المنشآت غير المنظمة وغير المسجلة فى غالب الأحيان (القطاع غير المنظم) .. وهم المتعطلون ، القادرون على العمل ، الباحثون عن العمل (لأول مرة) بعد تخرجهم من المدارس المتوسطة والجامعات ، أو الذين فقدوا وظائفهم لأسباب متعددة وخاصة بعد بيع القطاع العام .. وهم العاملون فى القطاع الحكومى ، وكاسبو الأجور فى القطاعين العام والخاص .. أولئك جميعا هم المجردون من ملكية الأصول ورأس المال على اختلاف أنواعه كما ذكرنا ، والمحرومون من مزايا تملك (رأس المال المعرفى) الذى سيكتسب أهمية عظمى فى المستقبل ... حيث يتدهور تعليم الفقراء ، ويتحسن نسبياً تعليم القادرين والأغنياء .

والخلاصة أن الفقراء لهم تشريح طبقى محدد ، نابع من موقعهم ضمن

عملية الإنتاج الاجتماعى ، بالمعنى الواسع للإنتاج ، من إنتاج السلع إلى إنتاج المعلومات والمعرفة .

وهؤلاء هم الذين جنت عليهم سياسة الدولة فى الميدان الاقتصادى – الاجتماعى ، فقد انخفضت نسبة الدعم من الناتج المحلى الإجمالى من ٨% عام ١٩٩٠ إلى ٢% عام ١٩٩٥-٩٦؛ وانخفضت نسبة الأجور من الدخل القومى ومن الموازنة العامة ، بل وانخفضت الأجور الحقيقية أيضا (أى مقومة بكمية السلع والخدمات التى تشتريها) . وأدت سياسة التكيف إلى رفع معدل البطالة وبالتالى تقليص فرص العمل ومستويات الدخول وخاصة لحاملى الشهادات التعليمية ... بالإضافة إلى تدهور البنية الأساسية والخدمات فى الريف .

وإذن فإن النموذج القائم للنظام الاقتصادى – الاجتماعى فى بلادنا يتضمن ميلا متأصلا فيه لتوليد الفقر، من جراء عدم العدالة فى توزيع الدخل ، الفقر لأغلبية المجتمع ، والناجم بدوره من الظلم الكامن فى هيكلية توزيع رأس المال بصوره المتعددة .

وتقدم السياسة العامة جملة إجراءات (تجميلية) لمواجهة المشكلة (غير الجميلة) ...! ومن ذلك أنشطة (الصندوق الاجتماعى للتنمية) وبرنامج (شروق) وبرامج المعاشات الممولة من وزارة الشئون الاجتماعية ... ولكنها جميعا لا تسمن ولا تغنى من جوع .

(٢-٤) خاتمة عن الفقر : حالتان متقابلتان : فقر العالم الغنى وفقر العالم الفقير :

إن مشكلة الفقر بالطريقة التى طرحت بها فى كتابات وأعمال المنظمات الدولية (الخاضعة لدول المركز الرأسمالى الصناعى وخاصة أمريكا) وأيضا فى كتابات وأعمال الجهات المعنية فى بلدان العالم النامى والمتخلف اقتصاديا – بما فى ذلك بلدنا العزيز – إن هذه المشكلة تعتبر وليدة الأوضاع الخاصة للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة . ففى هذه الدول – المتمركزة فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والشمالية واليابان – تمت تصفية الفقر المطلق ، كظاهرة اقتصادية – اجتماعية ، بشكل عام .. ومع ذلك فقد بقى ما يسمى (الفقر النسبى) أى فقر جماعات اجتماعية

والتغليف)، بالإضافة إلى ريع السمسرة ، و "عائد الفساد" المنتشر بصفة خاصة فى جهاز الإدارة المدنية والمحلية وفى النظام المصرفى .. وتحاول (الفئة الأكثر استفادة من الانفتاح والتكيف) ، أن توسع دواماً من رقعتها ، باجتذاب أفراد متزايدين من الطبقة المتوسطة ، حتى يمكن القول إن تلك الفئة تتمتع بدرجة عالية من "السيولة" التى تحرمها من وصف (الطبقة) بالمعنى الدقيق .

وفى مقابل الفئة القليلة ، توجد فئات كثيرة تقع على الدرجات الوسيطة والدنيا من سلم الدخل ، وخاصة من الذين تطلق عليهم كتابات المنظمات الدولية تعبير الفقراء ، بمستوياتهم المتعددة ... ولكنهم فى الحقيقة هم أولئك المجردون من ملكية الأصول المنتجة (زراعية ، صناعية ، مرافق خدمية) ومن ملكية رأس المال سواء منه النقدى ، أو المعرفى (رصيد التعليم والمهارة) أو الرمزى (بدلالة "المكانة" الاجتماعية العرفية) .

إن هذه الفئات هى الفئات المحرومة من ثمار الانفتاح والتكيف أو الأقل استفادة منها إن وجدت ... إنها تتكون من العمال الزراعيين (الذين اتسع عددهم بعد تنفيذ قانون الإيجارات الزراعية الجديد) ومن ملاك المساحات "القزمية" من الأرض (وهم غالبية الفلاحين – أكثر من ٧٠% منهم) .. وهم المشتغلون لحساب أنفسهم ، فى أعمال غير مدرة للدخول العالية ، أو العاملون بأجر لدى المنشآت غير المنظمة وغير المسجلة فى غالب الأحيان (القطاع غير المنظم) .. وهم المتعطلون ، القادرون على العمل ، الباحثون عن العمل (لأول مرة) بعد تخرجهم من المدارس المتوسطة والجامعات ، أو الذين فقدوا وظائفهم لأسباب متعددة وخاصة بعد بيع القطاع العام ... وهم العاملون فى القطاع الحكومى ، وكاسبو الأجور فى القطاعين العام والخاص .. أولئك جميعا هم المجردون من ملكية الأصول ورأس المال على اختلاف أنواعه كما ذكرنا ، والمحرومون من مزايا تملك (رأس المال المعرفى) الذى سيكتسب أهمية عظمى فى المستقبل ... حيث يتدهور تعليم الفقراء ، ويتحسن نسبياً تعليم القادرين والأغنياء .

والخلاصة أن الفقراء لهم تشريح طبقى محدد ، نابع من موقعهم ضمن

عملية الإنتاج الاجتماعى ، بالمعنى الواسع للإنتاج ، من إنتاج السلع إلى إنتاج المعلومات والمعرفة .

وهؤلاء هم الذين جنت عليهم سياسة الدولة فى الميدان الاقتصادى – الاجتماعى ، فقد انخفضت نسبة الدعم من الناتج المحلى الإجمالى من ٨% عام ١٩٩٠ إلى ٢% عام ١٩٩٥-٩٦؛ وانخفضت نسبة الأجور من الدخل القومى ومن الموازنة العامة ، بل وانخفضت الأجور الحقيقية أيضا (أى مقومة بكمية السلع والخدمات التى تشتريها) . وأدت سياسة التكيف إلى رفع معدل البطالة وبالتالى تقليص فرص العمل ومستويات الدخول وخاصة لحاملى الشهادات التعليمية ... بالإضافة إلى تدهور البنية الأساسية والخدمات فى الريف .

وإذن فإن النموذج القائم للنظام الاقتصادى – الاجتماعى فى بلادنا يتضمن ميلا متأصلا فيه لتوليد الفقر، من جراء عدم العدالة فى توزيع الدخل ، الفقر لأغلبية المجتمع ، والناجم بدوره من الظلم الكامن فى هيكلية توزيع رأس المال بصوره المتعددة .

وتقدم السياسة العامة جملة إجراءات (تجميلية) لمواجهة المشكلة (غير الجميلة) ...! ومن ذلك أنشطة (الصندوق الاجتماعى للتنمية) وبرنامج (شروق) وبرامج المعاشات الممولة من وزارة الشئون الاجتماعية ... ولكنها جميعا لا تسمن ولا تغنى من جوع .

(٢-٤) خاتمة عن الفقر : حالتان متقابلتان : فقر العالم الغنى وفقر العالم الفقير :

إن مشكلة الفقر بالطريقة التى طرحت بها فى كتابات وأعمال المنظمات الدولية (الخاضعة لدول المركز الرأسمالى الصناعى وخاصة أمريكا) وأيضا فى كتابات وأعمال الجهات المعنية فى بلدان العالم النامى والمتخلف اقتصاديا – بما فى ذلك بلدنا العزيز – إن هذه المشكلة تعتبر وليدة الأوضاع الخاصة للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة . ففى هذه الدول – المتمركزة فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والشمالية واليابان – تمت تصفية الفقر المطلق ، كظاهرة اقتصادية – اجتماعية ، بشكل عام .. ومع ذلك فقد بقى ما يسمى (الفقر النسبى) أى فقر جماعات اجتماعية

والتغليف)، بالإضافة إلى ريع السمسرة ، و "عائد الفساد" المنتشر بصفة خاصة فى جهاز الإدارة المدنية والمحلية وفى النظام المصرفى .. وتحاول (الفئة الأكثر استفادة من الانفتاح والتكيف) ، أن توسع دواماً من رقعتها ، باجتذاب أفراد متزايدين من الطبقة المتوسطة ، حتى يمكن القول إن تلك الفئة تتمتع بدرجة عالية من "السيولة" التى تحرمها من وصف (الطبقة) بالمعنى الدقيق .

وفى مقابل الفئة القليلة ، توجد فئات كثيرة تقع على الدرجات الوسيطة والدنيا من سلم الدخل ، وخاصة من الذين تطلق عليهم كتابات المنظمات الدولية تعبير الفقراء ، بمستوياتهم المتعددة ... ولكنهم فى الحقيقة هم أولئك المجردون من ملكية الأصول المنتجة (زراعية ، صناعية ، مرافق خدمية) ومن ملكية رأس المال سواء منه النقدى ، أو المعرفى (رصيد التعليم والمهارة) أو الرمزى (بدلالة "المكانة" الاجتماعية العرفية) .

إن هذه الفئات هى الفئات المحرومة من ثمار الانفتاح والتكيف أو الأقل استفادة منها إن وجدت ... إنها تتكون من العمال الزراعيين (الذين اتسع عددهم بعد تنفيذ قانون الإيجارات الزراعية الجديد) ومن ملاك المساحات "القزمية" من الأرض (وهم غالبية الفلاحين – أكثر من ٧٠% منهم) .. وهم المشتغلون لحساب أنفسهم ، فى أعمال غير مدرة للدخول العالية ، أو العاملون بأجر لدى المنشآت غير المنظمة وغير المسجلة فى غالب الأحيان (القطاع غير المنظم) .. وهم المتعطلون ، القادرون على العمل ، الباحثون عن العمل (لأول مرة) بعد تخرجهم من المدارس المتوسطة والجامعات ، أو الذين فقدوا وظائفهم لأسباب متعددة وخاصة بعد بيع القطاع العام .. وهم العاملون فى القطاع الحكومى ، وكاسبو الأجور فى القطاعين العام والخاص .. أولئك جميعا هم المجردون من ملكية الأصول ورأس المال على اختلاف أنواعه كما ذكرنا ، والمحرومون من مزايا تملك (رأس المال المعرفى) الذى سيكتسب أهمية عظمى فى المستقبل ... حيث يتدهور تعليم الفقراء ، ويتحسن نسبياً تعليم القادرين والأغنياء .

والخلاصة أن الفقراء لهم تشريح طبقى محدد ، نابع من موقعهم ضمن

عملية الإنتاج الاجتماعى ، بالمعنى الواسع للإنتاج ، من إنتاج السلع إلى إنتاج المعلومات والمعرفة .

وهؤلاء هم الذين جنت عليهم سياسة الدولة فى الميدان الاقتصادى – الاجتماعى ، فقد انخفضت نسبة الدعم من الناتج المحلى الإجمالى من ٨% عام ١٩٩٠ إلى ٢% عام ١٩٩٥-٩٦؛ وانخفضت نسبة الأجور من الدخل القومى ومن الموازنة العامة ، بل وانخفضت الأجور الحقيقية أيضا (أى مقومة بكمية السلع والخدمات التى تشتريها) . وأدت سياسة التكيف إلى رفع معدل البطالة وبالتالى تقليص فرص العمل ومستويات الدخول وخاصة لحاملى الشهادات التعليمية ... بالإضافة إلى تدهور البنية الأساسية والخدمات فى الريف .

وإذن فإن النموذج القائم للنظام الاقتصادى – الاجتماعى فى بلادنا يتضمن ميلا متأصلا فيه لتوليد الفقر، من جراء عدم العدالة فى توزيع الدخل ، الفقر لأغلبية المجتمع ، والناجم بدوره من الظلم الكامن فى هيكلية توزيع رأس المال بصوره المتعددة .

وتقدم السياسة العامة جملة إجراءات (تجميلية) لمواجهة المشكلة (غير الجميلة) ...! ومن ذلك أنشطة (الصندوق الاجتماعى للتنمية) وبرنامج (شروق) وبرامج المعاشات الممولة من وزارة الشئون الاجتماعية ... ولكنها جميعا لا تسمن ولا تغنى من جوع .

(٢-٤) خاتمة عن الفقر : حالتان متقابلتان : فقر العالم الغنى وفقر العالم الفقير :

إن مشكلة الفقر بالطريقة التى طرحت بها فى كتابات وأعمال المنظمات الدولية (الخاضعة لدول المركز الرأسمالى الصناعى وخاصة أمريكا) وأيضا فى كتابات وأعمال الجهات المعنية فى بلدان العالم النامى والمتخلف اقتصاديا – بما فى ذلك بلدنا العزيز – إن هذه المشكلة تعتبر وليدة الأوضاع الخاصة للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة . ففى هذه الدول – المتمركزة فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والشمالية واليابان – تمت تصفية الفقر المطلق ، كظاهرة اقتصادية – اجتماعية ، بشكل عام .. ومع ذلك فقد بقى ما يسمى (الفقر النسبى) أى فقر جماعات اجتماعية

بالنسبة لجماعات أخرى ، وبقيت جيوب للفقر المطلق ، بمعنى عدم كفاية الدخول لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية ، وخاصة الغذاء والدواء والمأوى .. وظلت هناك أيضا فئات تعيش على (هامش) النظام الاقتصادى .. الاجتماعى ، وتتسع قاعدتها أو تضيق حسب اتجاهات الدورات الاقتصادية ، ومن ذلك : العجزة عن ممارسة الكسب ، وغير المؤهلين للعمل المنتج ، وضحايا المشكلات الاجتماعية الخاصة مثل المتشردين والمتسولين . وهكذا ومن أجل أولئك الفقراء فقرا نسبيا ، أو فقرا مطلقا ، والمهمشين .. من أجل فقر أفراد وجماعات معينة ، جماعات طبقية على أى حال ، تقع على أدنى سلم التشغيل والدخل ، يصير من المبرر التحدث عن ظاهرة الفقر .. ومع ذلك فقد أبى الفكر الاقتصادى الرأسمالى ، بروافده المتعددة ، أن يتحدث عن (الفقر) كقضية اجتماعية هناك ، وإن تناول مظاهر فرعية له تحت مسميات أخرى كالبطالة والتعويضات والنفقات الاجتماعية . وفى المقابل ، فقد ابتدع الفكر الاقتصادى الرأسمالى ترسانة من المفاهيم والأدوات التحليلية لمعالجة مشكلة (الفقر) فى البلاد النامية والمتخلفة اقتصاديا ، ولكن بنفس المنظور النابع من خبرة الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا أى : باعتبارها مشكلة أفراد وجماعات .. جماعات لا تعتبر عندهم (طبقية) وإنما هى (فئات محاسبية) – فئات من الدخل والإنفاق .. مثلها مثل غيرها . أما أصل الدخل والإنفاق من نظام الإنتاج والكسب ومن (عملية العمل) فهذه قضية لاتهمهم .

ونحن فى المقابل نرى أن الفقر فى البلاد المتخلفة اقتصاديا والنامية ، ليس هو فقر أفراد أو جماعات ، ولكنه فقر المجتمع فى عمومه . إن الفقراء ليسوا فئة أو فئات داخل المجتمع ، ولكنهم لدينا يمثلون "عموم المجتمع" .. وحجتنا المنطقية فى ذلك والتى قد تمثل توسيعا لمفهوم الفقر النسبى – أن الفقر يقابل الغنى .. ولذلك يمكن القول، من زاوية مستوى المعيشة ، النابع أصلا من النظام الإنتاجى وعملية العمل ، إن هناك قطبين : قطب الأغنياء والذى يمثل نسبة ضئيلة من سكان المجتمع المصرى ، وقطب الفقراء الذى يمثل غالبية السكان ..

على اختلاف درجات فقرهم ، بقياسات الحاجة الغذائية ، والحاجات الأساسية الأخرى ، ووسائل اشباعها المتطورة .

ولنتقدم خطوة أخرى فى التحليل: إن مجتمعنا الفقير تتفاوت درجات فقره ، ولكن فى قاع المجتمع توجد جماعات واسعة ، نسميهم (المساكين) بالتعبير التراثى المعروف .. أولئك المحرومون حرمانا مطلقا من إمكانية كسب الرزق ، والضائعون فى دروب الفقر المعمم .. وهم بالملايين .. وتخصص لهم الدولة برامج بائسة للمعاشات والمساعدات والضمان لا تزيد نسبتها من الناتج المحلى الإجمالى عن ٠,٠١% (أى جزء واحد من عشرة آلاف جزء) ... !

ولذلك ندعو إلى تطبيق العدل فى المجتمع الفقير ، حيث يأخذ كل من الناتج حسب جهده ، وتطبيق "الإحسان" مع المساكين ليأخذوا ما يسد رمق حاجاتهم سواء من ميزانية الدولة (التحويلات النقدية) أو من العمل الأهلى التكافلى (الزكاة - الوقف) ... والإحسان هو العدل وزيادة .. ولابد أن يتم هذا من خلال (استراتيجية شاملة) لمواجهة الفقر . وأهم عناصر هذه الاستراتيجية ما يلى :

- تغيير الهيكل الاقتصادى جذريا ، بجعل الأنشطة الأعلى إنتاجية هى الأنشطة الغالبة على توليد الناتج القومى ، سواء الأنشطة السلعية (خاصة الصناعة والزراعة المصنعة) أو الخدمات المعتمدة على العلم والتكنولوجيا .
- مواجهة الآثار السلبية لاختراق النظام الرأسمالى الدولى للهياكل المتخلفة (ولو تحت دعاوى حرية التجارة وحرية فتح أسواق الاستثمار... الخ) بنهج استقلالى قائم على مزيج من المقاومة النسبية والمشاركة الإيجابية فى الاقتصاد العالمى ، انطلاقا من صيغة عربية شاملة للتكامل الانتاجى والعلمى والتكنولوجى .
- توجيه الهيكل الاقتصادى للمجالات المتعلقة بالتحسين المتواصل لمستويات المعيشة للأغلبية الاحتماعية (من حيث وسائل الإنتاج ووسائل الاستهلاك وتحسن التكوين الجسدى والعقلى والتكوين الثقافى والترفيهى) .
- العدل الاجتماعى لصالح الأغلبية

المنتجة حقا .. توصلا إلى ضرورة اجتثاث الفقر من أصوله وليس مجود التعامل معه من الظاهر.. عملا بالقول المأثور : لو كان الفقر رجلا لقتلته ...!

(٣) أفكار للنقاش حول قضية "التهميش"

(٣-١) مقاربة عملية :

يصف البعض الفقراء والمساكين بأنهم (الهامشيون) وخاصة (الهامشيون الحضريون) .. انطلاقا من البعد السكنى بالذات . ولكنا نصفهم بالمهمشين ، ونرى أن المساكين هم الأكثر تهميشا .. فماذا نقصد بذلك ؟ .

إن النظام الاقتصادى – الاجتماعى القائم على الأنشطة غير المنتجة ، وسيادة المشروع الخاص ، وقوى السوق (العرض والطلب) طوال ربع القرن الماضى قد أفرز نوعا من (الاصطفاف الاجتماعى المزدوج) بين أغلبية اجتماعية فقيرة وأقلية موسرة أو ثرية حققت (التكاثر المالى) بوسائل خارج النشاط المنتج بصفة أساسية – أى النشاط المحقق للقيمة المضافة من تزايد الإنتاجية الاجتماعية للمشتغلين فى القطاعات السلعية والخدمية المرتبطة بتطور هيكل الإنتاج ، اقتصاديا وتكنولوجيا . وقد أدى هذا النظام القائم على نوع من (القطبية الاجتماعية الثنائية) – إذا صح التعبير ، أدى إلى طرد الأغلبية خارج حلبة المركز الاجتماعى – السياسى . وإن هذا الفعل الطردى هو الذى نطلق عليه (التهميش) . و إن القوى التى ينطبق عليها هذا الوصف هى القوى المهمشة، وليست مجرد القوى (الهامشية) . وأما الفئات الأشد فقرا فهى فى نفس الوقت الأكثر تهميشا .. قوى المساكين الأكثر معاناة من العذابات التى يسببها التوجه المتزايد للنظام الاقتصادى – الاجتماعى إلى مركزة الثروة والنفوذ .. انطلاقا من : مركزة ملكية الأصول (زراعية وصناعية وتجارية .. الخ) ومركزة أصول المعرفة (التعليم وخاصة التعليم العالى والتدريب الراقى) ومركزة مقومات الحياة الإنسانية (صحة جسدية ونفسية – التفتح الحيوى وطريقة قضاء وقت الفراغ ...) .

وتشمل الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا والأكثر تهميشا فى مصر المجموعات التالية :

أولا : المجموعة ذات الظروف الاقتصادية الصعبة إما لأسباب تتعلق بالوضع الصحى والوراثى - وخاصة المعاقون ، ويبلغ عددهم فى مصر نحو ثلاثة ملايين شخص .. وإما لأسباب تتعلق بأوضاع التشغيل ، وتشمل المتعطلين الدائمين ، وخاصة فى الحضر ، ولأسباب خارجة عن إرادتهم ، من أبناء الفقراء .. ولا يقل عددهم عن مليون شخص .. بالإضافة إلى الأطفال المشتركين فى النشاط الاقتصادى (أقل من ١٥ عاما) ويبلغ عددهم نحو ١,٤ مليون طفل . فتكون جملة هذه المجموعة نحو ٥.٥ مليون نسمة .

ثانيا : المجموعة ذات الظروف العائلية الصعبة ، أى التى يفتقد أفرادها إلى الغطاء الاجتماعى والعائلى المناسب ، من بين العائلات الفقيرة بالذات .. وتشمل : الأرامل - المطلقات - الأيتام - كبار السن المعوزين .

ثالثا : المجموعة ذات الظروف الصعبة لأسباب اجتماعية - قانونية ، وتشمل : المتسولين والمتشردين (بمن فيهم الأطفال بدون مأوى) والمنحرفين من وجهة نظر القانون ، والمعرضين للانحراف (بمن فيهم الأحداث الجانحون) - والخارجون حديثا من المؤسسات العقابية السالبة للحرية (السجون..) ويبلغ عددهم عدة ملايين.

رابعا : المجموعة ذات الدخل الأكثر انخفاضا ، أى تلك التى تعمل وتكسب دخولا ، ولكن بما لا يكفى للوفاء بالاحتياجات الإنسانية الضرورية ، وخاصة الحاجات الغذائية ممثلة فى السعرات الحرارية ، وهذه هى ظاهرة (الإملاق) .

إن هذه القوى الأكثر تهميشا والقوى المهمشة عموما ، هى نتاج البنية السلبية للهيكل الاقتصادى - الاجتماعى نفسه ... ولا يصلح حالها إلا بتغيير البنية جذريا ...!

(٣-٢) نحو تفسير نظرى : "التهميش" . بين الرأسمالية والتكيف الهيكلى

لماذا يدفع المجتمع ببعض أبنائه خارج (الحلبة) ، خارج حقل الممارسة الاجتماعية الفعالة ..؟ وبتعبير آخر : لماذا يدفع بهم إلى "الهامش" ...؟

إن عملية "التهميش" هى إحدى العمليات الرئيسية لأى نظام اجتماعى طبقى .. فالقوى الاجتماعية صاحبة

المصالح الرئيسية و النفوذ الغلاب داخل النظام ، تمارس وظيفتى الجذب والطرد ، باستمرار وبانتظام ، للحفاظ على هاتيك المصالح وعلى ذلك النفوذ.

وقد لفتت ظاهرة "التهميش" الاجتماعى أنظار المفكرين والباحثين فى الاقتصاد والاجتماع والسياسة وعلم النفس الاجتماعى والفلسفة ، وقدموا نظريات ووجهات نظر متعددة من أجل تفسيرها وتغييرها . ففى سياق نظرية كارل ماركس حول التطور الرأسمالى ، قدم مجموعة من المفاهيم التى تفيد فى صياغة رؤية متماسكة حول "تهميش" الطبقة العاملة الصناعية، وطورها بعض أتباعه الكبار من بعده .. وفى ضوء هذه الرؤية يمكن القول أيضا إن الفئات "الأكثر تهميشا" فى النظام الرأسمالى المتقدم فى ظروف القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، هى الفئات المتبقية من المرحلة السابقة مباشرة على اكتمال الرأسمالية ، مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية ... إنها الفئات الطبقية العاملة على (الإنتاج السلعى الصغير) وخاصة الفلاحون الصغار والحرفيون ... ومع استمرار التطور فى النظام الرأسمالى المتقدم ، واتجاهه إلى فرض هيمنته الطبقية بصورة فعالة واستيعاب قمم الطبقة العاملة داخل النظام ، أخذت تبرز رؤى نظرية جديدة وخاصة منذ أوائل الستينات للقرن الحالى ، بالاستناد إلى ما يسمى بالحداثة وما بعد الحداثة ... ووفقا لهذه الرؤى تكون الآليات الرئيسية للتهميش آليات ثقافية واجتماعية ومعرفية ورمزية ، وليست آليات اقتصادية أساسا كما كان يرى كارل ماركس . وتركز الرؤى الحداثية وما بعد الحداثية على آليات من قبيل تزييف الوعى ، ونشر ظاهرة اغتراب الإنسان أو "استلابه" ، والإقصاء عن حلبة المعرفة وخاصة فى ضوء انفجار ثورة تكنولوجيا المعلومات والمعرفة .

وقدم (ماركوز) اجتهادا نقديا خاصا ، متجاوزا للماركسية التقليدية، ليربط بين الآليات الاقتصادية والآليات النفسية – الاجتماعية ، وسلط الأضواء فى منتصف الستينات على الفئات (المنبوذة) من النظام الاجتماعى الرأسمالى ، وهى فى نفس الوقت مركز الثورة المحتملة عليه ، وفى مقدمتها : الطلبة و الأقليات .

وفى السبعينات ازدهرت مدرسة فى الاقتصاد والاجتماع ركزت على كشف ونقد ونقض ظاهرة (التبعية) ، وكان لها ممثلوها فى أمريكا اللاتينية وأوربا (خاصة فرنسا) وفى الوطن العربى ... والتهميش عندها ظاهرة دولية ناتجة عن ميل النظام الرأسمالى الدولى إلى الفرز (الاستقطابى) إلى : مركز (مسيطر) وأطراف (أو هوامش) تابعة ... وإن البلاد المتخلفة اقتصاديا والنامية هى بلاد تابعة عموما وذات وضع هامشى فى الاقتصاد العالمى ... وينعكس التهميش الدولى فى صورة تهميش محلى تمارسه القوى الاقتصادية المسيطرة والمرتبطة بالشركات عابرة الجنسيات .

وفى الثمانينات والتسعينات خبا ضوء نظرية التبعية ، ولمعت أضواء التفكير المنبعث من المؤسسات الممثلة للمركز الرأسمالى ، فى مواجهة (الأطراف) ، وخاصة منها مؤسسة صندوق النقد الدولى . وقد أشاح الصندوق ومنظمات الأمم المتحدة ذات النشاط الاقتصادى - الاجتماعى مثل (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) مفهوما للتهميش ، يتوافق مع سياساتها ، ومع مصالح القوى الجديدة للفئات الاجتماعية المرتبطة بالنظام الرأسمالى الدولى والشركات عابرة الجنسيات . وقد جربت مصر سياسة (التكيف الهيكلى) بالاتفاق مع الصندوق ، وتعاملت رسميا ، وإن بشكل ضمنى ، وفق وصاياه .. وطبقا لهذا المنظور اعتبرت الفئات "المهمشة" مجرد فئات "هامشية" أو أفراد (هامشيين) وخاصة فى الحضر ... وقالوا إن هذه الظاهرة هى نتاج فرعى من نواتج ما يسمى بالإصلاح الاقتصادى ، وأن علاجها هو بمزيج من المعونات الدولية والاقتراض الميسر للشباب ، وسياسة المعاشات ، والعمل المسمى بالإنسانى أو الخيرى .. ونحن على العكس من ذلك ، نرى أن عملية التهميش لأغلبية المجتمع من الفقراء والمساكين ، تقع فى صلب النظام الاجتماعى القائم ، بفعل بنيانه المختل فى الإنتاج وتوزيع الدخل .. ولذلك فلا سبيل إلى معالجة التهميش إلا بالتغيير الإيجابى فى هيكل الإنتاج والتوزيع وبصورة جذرية كاملة .

(٤) أفكار للنقاش حول مشكلة البطالة

(٤-١) المفهوم العام للبطالة ، ومحاولة للتطبيق على مصر :

البطالة مشكلة رئيسية من مشكلات

الاقتصاد فى أى مجتمع .. فهى دلالة على أن قسما رئيسيا من المجتمع لا يعمل . وإذا غضضنا البصر عن أولئك (العاطلين بالوراثة) والذين تصنفهم الإحصاءات الدولية غالبا على أنهم (لا يرغبون فى العمل)، فإن البطالة هى حالة "التعطيل الاجبارى" التى تميز أعضاء المجتمع القادرين على العمل . وتضيف الإحصاءات الدولية فى تعريف البطالة أن يكون المتعطل باحثا عن العمل (لفترة معينة قبل إجراء التعداد أو المسح السكانى) وأن يقبل العمل عند مستوى الأجر السائد فى الاقتصاد . ولكنا نستبعد هذين الشرطين من تعريفنا للبطالة فى المجتمع المصرى والعربى عموما . فالمتعطلون عندنا لا يسجلون أنفسهم عادة لدى مكاتب العمل كباحثين عن فرصة عمل ، ولذلك غالبا ما تكتفى الإحصاءات بمؤشرات تقريبية للمتعطلين مثل أعداد الخريجين الذين لم يحصلوا على عمل ما بصفة رسمية .. كما أن مستوى الأجر السائد ، فى عدد من القطاعات والمناطق ، ليس كافيا للدلالة على (فرصة العمل الكاملة) ، فقد يعانى المشتغل بهذا الأجر من قلة عدد ساعات العمل اليومى ، أو قلة عدد أيام العمل طوال العام – وهذه هى الظاهرة التى تسمى (نقص التشغيل) . والإحصاءات المنشورة ، محليا ودوليا ، لا تشير إلى نقص التشغيل .. كما أنها غالبا لا تشمل سوى نوع واحد هو البطالة الصريحة أو الظاهرة، أما "البطالة المقنعة" فإنها غير متضمنة فى البيانات المتاحة ، ويقصد بها الإشارة إلى المشتغلين الذين لا يضيفون جديدا إلى الناتج ، فكأنهم يعملون ولا يعملون فى نفس الوقت ... (حيث الإنتاجية الحدية تساوى صفرا) . فإذا وضعنا هذه الاعتبارات جميعا فى الحسبان فإنه يمكن أن نحدد مفهوم البطالة بأنها تلك الحالة التى تميز قسما من السكان ، يتبطلون إجباريا رغم قدرتهم على العمل ، أو يعملون بدون إضافة إلى الناتج الاجتماعى ، أو يعملون وقتا أقل مما تسمح به قدراتهم وعما تتطلبه تنمية الاقتصاد فى نفس الوقت . وبذلك تنفسح ظاهرة البطالة لتشمل البطالة الظاهرة ، والخفية ، والجزئية.

بيد أن الأعمال الإحصائية لدينا ، والتى تقتفى أثر المصادر الدولية ، لا تضع فى اعتبارها غالبا سوى البطالة الظاهرة ، ثم أنها تقوم باحتسابها وفق

المعايير الدولية التى قد لا تناسبنا : فمن لا يبحث عن عمل ، بصفة رسمية ، لا يعتبر متعطلا فى عرفهم .

ورغم ذلك ، تشير التقديرات المتاحة إلى أن معدل البطالة الصريحة أو الظاهرة فى مصر يبلغ نحو ١١,٥% من إجمالى "قوة العمل" . فكم تبلغ نسبة البطالة إذا أضفنا ظلهرتى : البطالة المقنعة ونقص التشغيل ؟ لا ريب أنها ستكون مرتفعة جدا ومع ذلك فلم يتم قياسها بدقة حتى الآن . ولنتابع الأرقام المتاحة وفق التقدير المذكور .. إذ تبلغ أعداد المتعطلين حسب النسبة المشار إليها حوالى ١,٩ مليون شخص ، أى قرابة المليونين . وطبقا للتقديرات الإحصائية الشائعة بالمعايير التى عرضناها وانتقدناها ، فإن حوالى ٩٠% من المتعطلين هم من الحاصلين على الشهادات ، سواء العالية أو المتوسطة. ذلك أن حوالى ثلث الحاصلين على الشهادات المتوسطة لا يجدون عملا ، وأن حوالى ١٢% من خريجى الجامعات لا يجدون عملا أيضا .. وواضح هنا أن الأرقام المذكورة تقل عن الواقع المشاهد بكثير وكثير جدا .. ومع ذلك فلنتابع .. فإذا كان معدل البطالة العام يبلغ حوالى ١٢% كما ذكرنا فإن المعدل العام وسط النساء يصل إلى حوالى ٢٤% أى ضعف المعدل العام . ومعنى هذا أن حوالى ربع النساء الراغبات فى العمل والقادرات عليه (خارج الإطار المنزلى) لا يجدن عملا .. وهذا يعنى أن اصحاب العمل لا يميلون إلى تشغيل النساء ، مما يؤدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة النسائية ، وكم من النساء يقمن بإعالة أسر كاملة رغم ظروفهن الاجتماعية بالغة الصعوبة (حيث ١٣% من الأسر المصرية تعولها إناث) . ومن جهة أخرى ، فإن قسما رئيسيا من الأطفال (أى أقل من ١٨ أو حتى ١٥ سنة) يعملون .. ! وتتدهور ظروف وشروط عمالة الأطفال والعمالة النسائية ، تدهورا شديدا من حيث مستوى الأجر ، والتأمينات الاجتماعية ، والخدمات العمالية ، ومستوى تزويد أماكن العمل بالمعدات الآمنة ومتطلبات السلامة .

هذا وتتركز ظاهرة البطالة بين الفقراء والمساكين فى المجتمع ، أى أصحاب الدخول المنخفضة والفئات المهمشة .. فإلى أين تذهب البطالة بهذه الجحافل الجرارة من المتعلمين ، بغير عمل والعاملين بغير تعليم منتج ،

والذين يعملون وكأنهم لا يعملون .. ؟ إلى دوامة العنف أم اليأس .. ؟

(٤-٢) لماذا البطالة ؟ محاولة تفسيرية للبطالة عموما وللبطالة فى مصر:

رغم أن البطالة - بالمفهوم العلمى المعاصر - هى ظاهرة عامة فى مختلف المجتمعات ، إلا أنه من المهم أن نؤكد حقيقتين :

أولا : إن البطالة ، كتعبير عن اختلال التوازن بين السكان والموارد الإنتاجية، ترتبط فى المقام الأول باقتصاد السوق الرأسمالى .. أى بانطلاق قوى العرض والطلب ، جهاز الأثمان ، بعيدا عن الرقابة الاجتماعية الحاكمة .. فمن الطبيعى أن المنتجين الرأسماليين يهمهم تحقيق القدر الأقصى من الأرباح ، قبل أن يهتموا بتوفير فرصة العمل للمتعطلين رغم أنوفهم .. وليس مثل هذا التفكير بدعا فى علم الاقتصاد ، بل وليس قاصرا على التيار الاشتراكى فى هذا العلم . فقد أكد الاقتصادى البريطانى الرأسمالى الكبير اللورد كينز ، منذ سبعين عاما تقريبا ، بمناسبة ما سمى أزمة الكساد العالمى الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣) أن الاقتصاد الرأسمالى المتقدم صناعيا يمكن أن يحقق التوازن بين العرض والطلب (الفعلى) عند مستوى أقل من التشغيل الكامل ، وأن القطاع - أو المشروع - الخاص ، إذا ترك لتلقائية السوق الحرة ، فإنه يخلق البطالة ويغذيها ، بشكل منتظم . وبعبارة أخرى فإن البطالة والرأسمالية صنوان .

ثانيا : إن البطالة فى الاقتصاد الرأسمالى الصناعى المتقدم مثل أمريكا وألمانيا ، تكون أقل خطورة ، نسبيا ، منها فى الاقتصاد المتخلف والسائر على طريق النمو تحت رايات (رأسمالية) مزعومة ... ! فالبطالة فى الدول الصناعية ، رغم طابعها الدورى المتجدد والمرتبط بالأزمات الرأسمالية ، غالبا ما تكون بطالة "مؤقتة" سببها استغناء المشروعات الخاصة عن جزء من العمالة لأسباب تتعلق بإعادة هيكلتها اقتصاديا وتكنولوجيا ، أو عدم إقبال هذه المشروعات على تشغيل قوى العمل من تخصصات أو مستويات بعينها ... ولذلك فإنها توصف بالبطالة "التكنولوجية" ، وتحدث غالبا كبطالة انتقالية بين أعمال مختلفة ، أو "احتكاكية" ... وتصرف للمتعطلين

"إعانات بطالة" لفترات معينة أثناء البحث عن عمل ... بالإضافة إلى مزايا اجتماعية مختلفة ، غذائية وصحية وتقاعدية ، ضمن ما يسمى بتأمين الحاجات الدنيا فى (دولة الرفاهة) .. وإن أخذ نطاقها يتقلص فى العقدين الأخيرين تحت وطأة هجوم (المحافظين الجدد) فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية .. (كل هذا دون أن نتجاهل البطالة واسعة النطاق المرتبطة بدورات الكساد الناتج عن "نقص الاستهلاك الجماهيرى"و"إفراط الإنتاج) .

أما فى الاقتصاد المتخلف والسائر على طريق النمو – مثل الاقتصاد المصرى – فإن البطالة ترتبط بطبيعة الهيكل الاقتصادى المتخلف نفسه ، ولذا توصف بأنها بطالة هيكلية أو "بنيانيه" .. ففى مصر نجد مثلا مستويات متعددة لتأثير الهيكل الاقتصادى ، عقدت من مشكلة البطالة تعقيدا بالغا ... وهى مستويات أربعة : التخلف الاقتصادى نفسه **أولا** والانفتاح الاقتصادى منذ ١٩٧١ **ثانيا** والذى ترتب عليه التقليل من شأن الأنشطة المنتجة ، مقابل زيادة وزن الأنشطة سريعة الإدرار للعائد النقدى للأفراد ولو على حساب القاعدة الإنتاجية للمجتمع . **وثالثا** سياسة التكيف الهيكلى منذ منتصف الثمانينات وخاصة منذ عقد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٩١ – فهذه السياسة تضع تركيزها الأول على ضبط الموازنة الحكومية وما يرتبط بها ، وتقليل الإنفاق العام ، ولو تم على حساب التشغيل ، أى من خلال السماح بمعدل معين ، مرتفع نسبيا ، للبطالة . **ورابعا** : التوسع فى بيع مشروعات القطاع العام تحت مسمى (الخصخصة) – وقد أدت هذه السياسة الأخيرة إلى تفاقم ظاهرة البطالة ، بوسائل متعددة ، جوهرها التخلص من عمالة القطاع العام (المفترى عليه) ، وإطلاق آليات السوق للتخلص من العمالة الجديدة ذاتها دون ضوابط محددة .. إضافة إلى تفضيل القطاع الخاص الكبير والمتوسط لاستخدام الآلات والمعدات الموفرة للعمال ، أو استخدام عمالة من نوعيات معينة ترتبط باللغات الأجنبية ... الخ .

ولهذا كله تزايد نطاق البطالة ، ولم تفلح فيها جهود الصندوق الاجتماعى للتنمية ، والذى يذكر حسب بياناته المنشورة نفسها ، أن أنشطته كلها لم تستحدث من فرص العمل

الدائمة أكثر من مائتى ألف فرصة .. كما لا يستطيع برنامج "شروق" للتنمية الريفية عمل الكثير إذ لم تزد استثماراته حتى نهاية ١٩٩٦ عن ١٨٢ مليون جنيه تقريبا .

فما العمل إزاء جيش البطالة الجرار ، البطالة الصريحة والمقنعة والجزئية ؟ جيش حاملى شهادات التعليم المتوسط ، الصناعى والتجارى بل والزراعى، فى الأرياف الواسعة ، والأحياء الفقيرة فى المدن ؟ وجيش الخريجين الجامعيين من تخصصات لم تعد ترغب فيها المشروعات الخاصة المرتبطة بالتوكيلات الأجنبية ؟ .

(٤-٣) نحو علاج البطالة : الدور الإشرافى للدولة :

البطالة واقتصاد السوق على النموذج الرأسمالى صنوان لا يفترقان .. هذا ما رأيناه .. وإذا ما أريد القضاء على مشكلة البطالة المرتفعة أو المتفاقمة فلا بد من تدخل الدولة بهذه الدرجة أو تلك ، حسب الظروف المحددة لكل مجتمع .. والدولة هى ممثلة للمجتمع ، أو هكذا يفترض ، ولكن طالما أن المجتمعات البشرية تنقسم إلى طبقات ، فإن الدولة يكون لها دائما توجه طبقى معين ، بتمثيل أو ادعاء تمثيل قوة اجتماعية بعينها أو عدة قوى متحالفة . ولذلك فإن الدولة ذات التمثيل الاجتماعى الضيق ، أى التى تلبى احتياجات طبقة واحدة ، أو شريحة اجتماعية أو "طغمة" لا تستطيع حل مشكلات المجتمع حقا ، بما فيها مشكلة البطالة .

إن الدور الاشرافى للدولة مطلوب، ولكنها الدولة التى تمثل السلطة العامة فيها مدى عريضا من قوى المجتمع .

إننا نرى أن تخلى الدولة _ فى مصر العربية كمثال يعنينا - عن دورها الإشرافى المفترض ، وإطلاق العنان لقوى السوق (العرض والطلب) وللمشروعات الخاصة ذات التوجه (الرأسمالى) تجاوزا .. قد أدى إلى تعقيد مشكلة البطالة تعقيدا بالغا .

وهذا لا يعنى من وجهة نظرنا أن قيام أية سلطة عامة بتحقيق التشغيل الكامل أو شبة الكامل هو أمر طيب بالضرورة .. فقد يتم ذلك على حساب الكفاءة الاقتصادية وعلى حساب المصلحة الاجتماعية العامة فى الأمد الطويل .. فقد يتم التشغيل فى أنشطة غير منتجه ، أو يتم بأعداد لا تحتاجها

المنشآت المعنية ، أو بنوعيات غير ملائمة .. وهذا ما حدث لدينا لفترة متطاولة ، مما جعل من (القطاع العام) ضحية مطلوب منها أن تكون (فداء) إزاء قصور جوانب أخرى من الأداء العام .

وحينما نأت الدولة وأعرضت بجانبها عن النشاط الإنتاجي المباشر فى السنوات الأخيرة ، وأوكلت الأمر للقطاع الخاص ، فإنها توسعت فى دورها الداعم للقطاع الخاص ذاك ، ولحل مشكلات (خانقة) فى المدن الكبرى ، وفى القاهرة بصفة خاصة ، فتم التوسع الإنفاقى الهائل على مشروعات للبنية الأساسية ، متحيزة حضريا ، ومنحازة اجتماعيا .. ولم يقف الأمر عند هذا الحد .. بل إن الحكومة ، رمز السلطة العامة ، اختارت لتنفيذ مشروعاتها الكبرى ، وخصوصا مشروعات الطرق والجسور (الكبارى) والأشغال العامة الأخرى ، أسلوب التكثيف الرأسمالى للمعدات والآلات المتقدمة ، لإنجاز (العمل المطلوب) فى أقصر فترة زمنية ، ولكن بأقل قدر ممكن من العمالة ...! وكان يمكن لمشروعات الدولة فى هياكل البنية الأساسية أن تسهم فى حل مشكلة البطالة الحضرية والريفية لو اختارت أساليب تكنولوجية أكثر اعتمادا على عنصر العمل .

ومن جهة أخرى فإن الدولة قد ارتأت أن تبقى على بعض الأبعاد الاجتماعية فى التجربة المصرية للتكيف الهيكلى ، وهذا أمر محمود على كل حال ، ولكنها حين ركزت على التوسع فى خدمات التعليم بصفة خاصة ، فعلت ذلك فى انفصال كامل عن الاحتياجات الإنتاجية المرغوبة للمجتمع .. وكان هذا فى حد ذاته أمرا طبيعيا فى ظل انسحاب الدولة من دورها الإشرافى – الاستراتيجى .. والنتيجة المتوقعة هى فيضان من متعلمين متخرجين لا يجدون عملا ، وإذا وجدوا عملا ففى مجالات لا تتفق بالضرورة مع تخصصاتهم التى أعدوا من أجلها ، والتى تكبدت الموازنة العامة فى سبيلها المخصصات الطائلة.

بل لقد أصبح الفصل بين التعليم وفرصة العمل أقرب إلى الشعار الرسمى أو شبه الرسمى لمسئولى التعليم العام ، يعلنون عنه فى تصريحاتهم ، ويتباهون به ...!

فما العمل ؟ لا عمل يرتجى إلا بالعودة إلى أسس النموذج التنموى

الاشـــتراكى – الديمقراطـــى (أو الديمقراطى – الاشتراكى) كما ينبغـــى له أن يكون ، وفى ظل الظروف الدوليـــة والمحلية القائمة .. وفيمـــا يلـــى رؤوس أقلام سريعة حول أبعاد مقترحة للحل :

الابقاء على مشروع القطاع العـــام "الصامدة" حتـــى الآن لكونـــها قلعـــة للإنتاج والتشغيل ، والتركيز فى خطط (شبكة الأمان الاجتماعى) على تشـجيع المشـــروعات ذات التوجـــه الأعلـــى إنتاجية والمرتبـــط بعنـــاقيد التطويـــر التكنولوجى ، وخاصـــة فـــى ميـــدان الصناعة ولاسيما بروابـــط التعـــاقدات بين الورش والمصانع الصغيرة وبيـــن صـــروح الصناعـــــة المفترضـــــة للإلكترونيات والســـيارات .. الـــخ – إلزام المشروعات الخاصـــة و التـــى جرت (خصخصتها) بسياسة اقتصاديـــة – اجتماعية للتشغيل ، من حيث توفـير فرص العمـــل ، ومســـتوى الأجـــر ، والضمانات ضد الفصـــل التعســـفى ، وكفالـــة حـــق الإضـــــراب .. تنفيذ مشروعات الدولة بأسلوب تكثيـف العمالة نســـبيا .. والأهـــم : الربـــط بين التعليم والعمل والإنتاج والتوزيـــع العـــادل نســـبيا للدخـــل والتطويـــر التكنولوجـــى فـــى منظومـــة واحـــدة

لا تنفصم ...

مقتطفات اقتصادية

وجهة نظر مختلفة حول مفهوم العولمة

مأخوذة عن

صادق جلال العظم
مجلة الطريق العدد الرابع السنة السادسة والخمسون ١٩٩٧
بيروت

"العولمة" "هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء ، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ" مع التذكير أن عبارة عميق تشير هنا إلى عمق نمط الإنتاج الرأسمالي وليس إلى سطحه فقط ، أما فيما يتعلق بالتشكيلات الطرفية ومجتمعاتها ودولها ، ونحن منها طبعا ، يلحظ هذا التعريف حركة صعود علاقات الإنتاج والتبادل الرأسمالية منها إلى مواقع السيادة والسيطرة والحسم النهائي في عملية استكمال إعادة صياغة حياتها على صورة تلك العلاقات .

باختصار العولمة هي تسليع كل شيء The commodification of every things بصورة أو بأخرى وفي كل مكان بما في ذلك أشكال الإنتاج غير الرأسمالية وقبل الرأسمالية وتلك التي كانت محاذية وموازية للأشكال الرأسمالية . إنها أممية رأس المال على الأصعدة كلها وعلى المستويات كافة السطحية منها والعميقة . هذا واضح الآن من حركة صعود علاقات الإنتاج والتوزيع والتبادل الرأسمالية إلى مواقع الحسم ، وإن لم يكن إلى مواقع السيطرة بعد ، في التشكيلة "الاشتراكية" المتمثلة في الصين ، كما أنه واضح أيضا في بلدان التشكيلة الاشتراكية السوفياتية السابقة ، كما يجب أن يكون قد أصبح واضحا الآن أن طليعة الانتقال والصعود هذه تمثلت في دول النمور أو التنينات الخمس أو الست في آسيا ولربما في بعض دول أمريكا اللاتينية ولكن بدرجة أقل وأضعف .

تعنى العولمة أيضاً وفقاً للتعريف المبين ، الانتصار من حيث المبدأ ، ولكن فى كل مكان ، لنمط معين من أنماط الملكية ولنمط معين من السيطرة على وسائل الإنتاج ولنمط معين من التحكم بقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع أى انتصار من حيث المبدأ لنمط معين من إنتاج الثروة وتوزيعها فى كل مكان على سطح الكرة الأرضية .

إن هذه النقلة النوعية فى حياة الرأسمالية التاريخية العالمية كانت قد أخذت فى التبلور منذ ما يزيد عن ربع القرن ، إلا أن الاهتمام العالمى واليومى المكثف بها لم يتفجر حقا إلا لحظة زوال الاتحاد السوفياتى الفجائى من الوجود ولحظة تسارع نموها تسارعا هائلا بالتالى ، أى لم ينصب الاهتمام على العولمة بالشكل الذى نراه فى هذه الأيام إلا بعد إزالة المانع الأخير المتبقى فى وجه انفلاتها من عقالها وفى وجه اندفاعها على النحو الذى نختبره الآن .

فى الواقع يبدو أن المسرح الذى يتفتح عليه الجانب الأكثر دراماتيكية وآثاره من ضرورة العولمة هذه فى الوقت الحاضر بكل صراعاتها وتوتراتها وتناقضاتها هو بالدرجة الأولى بلدان الاتحاد السوفياتى سابقا وأوروبا الشرقية عموما ، والصين بالدرجة الثانية .

وقد حققت العولمة نقلة نوعية بالاتجاه إلى الاستثمار المباشر الأجنبى لدول المركز وأصحاب رؤوس الأموال فى مجتمعات الأطراف ودولها واقتصاداتها ، حيث يتجه الاستثمار الرأسمالى المركزى إلى دائرة الإنتاج المباشر ذاتها ، إلى التوظف فيها حيث كان من قبل وقبل العولمة من النوع غير المباشر والذى كان يصب فى دائرة التبادل والتجارة والسوق وحدها.

كما تعنى العولمة بالنسبة للمركز : الاستفادة القصوى من الأسواق الواسعة والعميقة والعطشانة فى وقت واحد الآخذة فى التشكيل فى بلدان الأطراف وخاصة حول مراكز الاستثمار الإنتاجى الجديد ومواقعه ومواضعه ودوائر إشعاعه ونفوذه علما بأن مراكز الإنتاج نفسها تعمل على رفع الطاقة الشرائية للسكان المتأثرين بوجودها والمتعاملين معها بصورة أو بأخرى .

كما لا يكتفى نظام العولمة بالحصول على مواد خام وطاقة رخيصة من الأطراف على الطريقة القديمة بل يحصل أيضا على مصادر جديدة ورخيصة لقوة العمل مدعومة بجيش العمل الاحتياطى المتوفر المتشكل عولميا ، من هنا الشكوى الكبيرة فى بلدان المركز من أن العولمة تخلق البطالة فى بلدان اعتادت منذ الحرب العالمية الثانية على العمالة شبه الكاملة .

مما سبق يتضح أن عملية العولمة تتم كلها بقيادة المركز ورساميلة ودولة ومؤسساته وتحت سيطرته فى ظل هيمنته وبما يخدم مصلحته على المدى البعيد . يعنى هذا أن حركة العولمة المتفاقمة ونظامها الآخذ فى التبلور الآن لا يسمحان بحدوث تنمية حقيقية وبمعالجة حدية لمعضلات التخلف المعروفة إلا ضمن حدود معينة وفى بلدان محددة وفى مناطق منتقاة لهذا الغرض على سطح الكرة الأرضية كلها .

الرد العربى على العولمة الاقتصادية

ماخوذة عن

سمير صلاح الدين شعبان
أخبار النفط والصناعة
العدد ٣٤٤ السنة الثلاثون
مايو ١٩٩٩

تمخضت عولمة أسواق الاستثمار والمال عن كبوة نمور آسيا ، وانتقلت عدواها بشكل متسلسل لتشمل معظم أنحاء العالم المرتبطة ارتباطا قويا بسوق المال العالمية ، باستثناء الكتل الاقتصادية الكبرى ، مثل أمريكا ، والصين ، والاتحاد الأوروبى الذى يكتمل استعداده بطرح العملة الأوربية الموحدة "اليورو" وهذا يؤيد دعاه "الدارونية الاقتصادية" التى تزعم أن الاقتصاد العالمى يحكمه مبدأ عالم الأحياء دارون "البقاء للأليق والأقوى".

ورغم الجهود الحقيقية التى يبذلها النظام العالمى الجديد وحيد القطبية فى فرض العولمة وإسقاط القيود على التجارة العالمية ، فإن الدارونية الاقتصادية تحفزه كى يضرب بجميع مبادئ حرية التجارة عرض الحائط لتحقيق مصالحه "القومية". ويبدو أن

القادة العرب بدأوا ينتبهون إلى "الأخطار القريبة" والمصيرية للعولمة والتهديدات الاقتصادية ، فأقروا فى قمتهم الأخيرة البدء بخطوة عملية جدية فى الطريق إلى "السوق العربية المشتركة" التى تم الاتفاق على إقامتها بعد مضى سنوات معدودة على أختها الأوربية ، والذى لم ينفذ حتى الآن .

وكانت أهم أهداف العمل الاقتصادى العربى المشترك :

- رفع وتيرة التنمية الاقتصادية واستمراريتها بالاعتماد على المقومات الذاتية للأقطار العربية .
- رفع درجة التداخل والتكامل بين اقتصادات الأقطار العربية .
- تجنب التطرف فى الاعتماد على الخارج .
- تصغير الفوارق الاقتصادية بين الأقطار العربية المختلفة .
- تصغير هيمنة النفط على الصادرات العربية والسعى إلى تنويعها .
- رفع درجة الانسجام بين وجوه السياسات الاقتصادية للأقطار العربية بصفتها خطوة نحو الغاية النهائية وهى تحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة .

وكان الهدف من إقامة السوق العربية المشتركة هو منع اتخاذ أى قطر طرف فى السوق لأية إجراءات يضايق بها السلع المستوردة من أقطار الأطراف الأخرى ويعوض بها ما تكون قد منحته من إعفاءات أو تخفيضات جمركية لهذه السلع أو تقيد عن طريقها بصورة غير مباشرة من استيراده لها ، كما تهدف إلى منع الأقطار من انتهاج استراتيجية الإغراق فى التجارة فيما بينها ، عن طريق دعم الصادرات .

ولو أغفلنا الطرف عن بعض العلاقات التكاملية بين بعض الدول العربية يظهر لنا صورة عملاق عربى نائم على فراش وثير منذ زمن بعيد حتى أفاق على ضجيج التكتلات الاقتصادية الدولية فى مختلف أنحاء العالم ، كما تعالت الأصوات التى تطالب حكومات الدول النامية عموما وفى الدول العربية خصوصا بالسعى الجاد لتحقيق عوامل التكامل الاقتصادى لأنه لم يعد فى نظرهم كما كان سابقا مجرد عملية تجميلية ، بل أصبح فى الآونة الأخيرة ضرورة حياتيه من جميع النواحى الاقتصادية والسياسية على حد سواء للحفاظ على

الأمن والاستقلال . وقد تقرر فى مؤتمر القمة العربية الذى عقد فى يونيو ١٩٩٧ إقامة منطقة تجارة حرة عربية اعتبارا من يناير ١٩٩٨ حيث تبدأ الدول العربية بتخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات المتبادلة فيما بينها بخطوات متماثلة بمعدل ١٠% سنويا حتى تصل إلى مرحلة الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية بحلول عام ٢٠٠٧ وفق الخطوات التنفيذية الأولى التى أعلنها الأمين العام للجامعة العربية مع مراعاة إعطاء الدول العربية الأقل نموا معاملة تفضيلية لتسهيل آلية دخولها ومشاركتها فى منطقة التجارة العربية الحرة فى مراحلها القادمة .

وسوف توقظ منطقة التجارة الحرة العربية العملاق العربى من سباته العميق وتجعله ندا للتكتلات الاقتصادية الدولية ، قادرا على مواجهة أخطار ما يسمى "العولمة" من خلال تحرير عناصر القوة "الكامنة"الاقتصادية : الجغرافية : البشرية : المناخية : الثروات : الموارد الطبيعية : الموقع الممتاز : امتلاك روح التفاعل والاستجابة والتعاون ، الرغبة فى تطوير الأقطار العربية من خلال رفع معدلات التنمية الاقتصادية ، وذلك على أساس دعامات راسخة مثل :

- تبنى خطة قومية شاملة للتنسيق وإنشاء المؤسسات الممولة لعمليات التكامل الاقتصادى العربى .
- تسخير رؤوس الأموال العربية فى تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- تقليص الفوارق التنموية بين الأقطار العربية وتحرير الاقتصاد العربى من القيود الخارجية والتدخلات الأجنبية .
- استخراج الموارد الطبيعية المتاحة فى الأقطار العربية والاعتماد على الكوادر الفنية الوطنية قدر المستطاع وتسخير آخر الابتكارات العلمية والتقنية .
- تفعيل السوق العربية المشتركة وصولا إلى الوحدة الاقتصادية العربية للتعامل مع الفعاليات الاقتصادية الدولية بصفة تكتل اقتصادى عربى موحد ، تمهيدا للوحدة العربية الشاملة .

العولمة والجامعة العربية ومستقبل العمل العربى

ماخوذة عن

محمد زاهى المغيربى
مجلة البحوث الاقتصادية
المجلد الثامن
العددان الأول والثانى ١٩٩٧
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

إن السمة البارزة للنظام العربى منذ بداية التسعينات هى حالة التردى والانهيار السائد والآثار السلبية لهذا التردى على قضية التنمية والديمقراطية بالوطن العربى "فلقد أدت التناقضات العربية السياسية منها والاقتصادية ، والتى انفجرت أثناء حرب الخليج إلى جمود العمل المشترك فى كل المجالات ، وتركت للقوى السائدة فى العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة اتخاذ مبادرات فتح مسارات السلام اعتبارا لتوجهاتها ومصالحها ، وانطلاقا من هيمنتها الجيوستراتيجية فى الشرق الأوسط ، والاقتصادية على سوق المحروقات" .

وفى مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وفي مواجهة تأثيرات بروز التجمعات الإقليمية التي تحيط بالوطن العربي من ثلاثة اتجاهات ، وهى الاتحاد الأوربي والقطب الآسيوي الهادي ، والمشروع الشرق أوسطي ، فإن الأمر يتطلب تفعيل مشهد التنسيق والتعاون كحد أدنى وانتقالي ، ومشهد الوحدة كحل حقيقي وجذري وما يتضمن ذلك من إفساح المجال للمشروع الديمقراطي ، وتدعيم المجتمع المدني ، واحترام حقوق الإنسان المواطن ، وتحريك الطاقات الكامنة بهدف إيجاد نظام عربي متكامل وقادر على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل .

وبعبارة أخرى إذا كانت أهداف التنمية تتمحور ، في التحليل الأخير ، حول خمس قضايا أساسية وجوهرية وهى النمو والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والاستقرار والاستقلالية، فإن ذلك لن يتأتى في الوطن العربي في ظل الكيانات القطرية الضعيفة والمخترقة في كل مكان ومجال ، وإن مستقبل التنمية بل والبقاء ، لهذا الوطن مرهون بدخوله إلى القرن الحادي

والعشرين ضمن إطار ومشهد دولة العرب الواحدة والموحدة .

وتبقى ملاحظة أخيرة حول طبيعة العلاقة بين مراكز الفكر والبحث العربية وبين مراكز صنع القرار في الأقطار العربية . حيث يبدو أن الدعوة إلى "تجسيد الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب" لم تلقى آذانا صاغية رغم مرور أكثر من عقد من الزمن على توجيهها . ومع كثرة البحوث والدراسات تبين عدم تأثيرها على عملية صنع السياسة العامة واتخاذ القرار في الوطن العربي . ويبدو أن الفجوة تتسع وتكبر يوما بعد يوم بين ما يبحثه ويوصي به الخبراء والمتخصصون وبين ما تقرره مراكز صنع القرار ، إن تجارب الدول المتقدمة والمتطورة يبرز العلاقة العضوية والتكاملية بين مراكز الفكر والبحث وبين مراكز صنع القرار .

وما لم يتم تفعيل هذه العلاقة في الوطن العربي والعمل على تضييق الفجوة المتسعة وتحسيرها ، فإن الأبحاث والدراسات التي يقوم بها الباحثون والمفكرون العرب ستظل مجرد أبحاث ودراسات نظرية حبيسة الأوراق والكتب، ولن تجد طريقها إلى مجال التنفيذ والتطبيق العملي .

أزمة الرأسمالية العالمية لسوروس

ماخوذة عن

محمود عبد الفضيل
الكتب - وجهات نظر مجلة شهرية
العدد الرابع - السنة الأولى
مايو ١٩٩٩

الفكرة الرئيسية هى تقديم رؤية الكاتب العملية والنقدية فى آن واحد لعمليات وممارسات العولمة المالية وأدواتها وآلياتها وحدودها التاريخية ، ويرى سوروس على الصعيد النظرى أن مفهوم التوازن فى التحليل الاقتصادى هو مفهوم مستعار من العلوم الطبيعية ، ويصلح لحركة الأجسام والجزيئات ، ولا يصلح لفهم ومقاربة حركة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يرى الكاتب أنها تخضع لما يسميه "التأثيرية" حيث توجد عملية تغذية عكسية مستمرة بين الواقع الاقتصادى وردود فعل اللاعبين الاقتصاديين "منتجين مستهلكين مستثمرين مضاربين حكومات مؤسسات مالية" وهذا المفهوم يقترب من مفهوم "نظرية المباريات" فى مجال السلوك

الاقتصادى فى صياغاته الراقية على أيدى عالمى الرياضيات .

ويرى الكاتب أن أحد أهم أسباب فشل النظريات الاقتصادية السائدة هو أنها تتعامل مع القوى التى تحكم الظواهر الاقتصادية على أنها تماثل القوى أو القوانين التى تحكم الظواهر الطبيعية وهذا مكمن فشل أيديولوجية "الأسواق الحرة" . ولهذا فإن التحليل الاقتصادى المعاصر القائم على مفهوم التوازن المستقر وأن الانحراف عن "نقطة التوازن" هو عملية مؤقتة سوف تصحح نفسها بنفسها مثلما يحدث لحركة البندول ، وهو محاولة فاشلة لمحاكاة العلوم الفيزيائية والطبيعية وميكانيكا نيوتن ، وكذلك فإن الهروب إلى الصياغات الرياضية المنمقة التى توحى باتساق البنية المنطقية "للنموذج الرياضى" المفترض أن يحكم سلوك الظواهر الاقتصادية ، فالبحث عن "نقطة التوازن" فى الواقع الاقتصادى المتحرك هو أشبه بالجرى وراء هدف متحرك يتغير مسار حركته فى كل لحظة ، نتيجة تفاعل عوامل عدة ومتداخلة .

ويرى الكاتب أن الفهم الحقيقى لأسواق المال يحتاج إلى نموذج تفسيرى جديد ، يأخذ بعين الاعتبار "التأثيرية المتبادلة" وكذا البعد التاريخى للأحداث باعتبار أن هذه الصفقات الاقتصادية والمالية تتم فى إطار زمنى معين ، وليست بمعزل عن حركة التاريخ وسيكولوجية اللاعبين .

كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار "نظام القيم" و "التفضيلات" لدى الأفراد والجماعات التى تشارك فى اقتصاد السوق . والدليل على فشل النموذج الراهن القائم على "المنطق الرياضى" هو عدم فهم الأزمة الاقتصادية والمالية فى اليابان ، دون فهم التاريخ والثقافة الخاصة بهذا البلد .

واستعرض الكاتب فى الجزء الثانى من الكتاب تحليل الأزمة الراهنة لنظام الرأسمالية فى طور العولمة ، ويؤكد أن هنالك بالفعل اقتصادا معولما، وأنه أشبه ما يكون بنظام الإمبراطوريات الكبرى ، ولكنه يغطى رقعة جغرافية من العالم أكثر من أية إمبراطورية مضت ، ويقدم نفسه "كحضارة جديدة" متكاملة الأركان ، وكل من يقع خارجها يعتبر فى حكم المتخلفين أو "البرابرة الجدد" ورغم أن

"أمبراطورية العولمة" هذه لا تمتلك هياكل سيادية رسمية ، وليس لها سلطان سياسى على أراضى محددة إلا أنها تتحكم فى العقول والنفوس والسلوكيات ، بل أن جانبا كبيرا من رعاياها لا يدركون مدى خضوعهم لقوانينها وأحكامها .

ويرجع تشبيه العولمة بالنظام الأمبراطورى حيث إن لها مركزا فى البلدان المتقدمة "مجموعة الدول الصناعية السبع" وله أطراف تسمى عرفا بالأسواق الناشئة حيث يلعب المركز دور المصدر والمورد لرأس المال والتكنولوجيا بينما بلدان الأطراف هى المتلقية والمستقبلة للأموال والتكنولوجيا الحديثة وتحدد بلدان المركز "قواعد اللعبة" التى تسير عليها الأطراف الأخرى ، وفى تقدير سوروس أن حرية التجارة التى سادت لقرون طويلة فى مجال السلع والخدمات لا تكفى وحدها لخلق نظام اقتصادى معولم . فإذا كانت الأرض والموارد الطبيعية غير قابلة للانتقال فضلا عن إن هناك صعوبات كبيرة تواجه "التنقلية" الكاملة للبشر فيما بين البلدان المختلفة لذا تصبح حركة وحرية انتقال رأس المال ، وتدفق المعلومات وحركة المنظمين ورجال الأعمال هى التى تكسب الرأسمالية سمة "العولمة" فى صورتها الراهنة .

ويعترف سوروس صراحة بالدور المركزى المهيمن لرأس المال المالى وأنه يحتل مقعد القيادة للنظام الرأسمالى المعولم حيث يخضع بدرجة كبيرة لمتطلبات حركة وحرية انتقال رأس المال المالى بصوره وأشكاله المتعددة فلم تعد الشركات متعدية الجنسية ، رغم قوتها ونفوذها ، تتمتع بنفس قوة شبكة اللاعبين الماليين الكبار الذين يديرون المحافظ المالية عبر أسواق المال مثل بنوك الاستثمار ومؤسسات التقييم المالى الدولية .

وفيما يتعلق بدور النقود فقد أصبحت فى الوقت الحاضر لها وظيفة أخرى وهى أنها مصدر للقوة . وأشار سوروس إلى أن الإقراض والائتمان يشكلان مصدرا مهما لانعدام الاستقرار المالى فى ظل الاقتصاد الحر سواء الإقراض والائتمان المحلى أو الدولى .

وأوضح سوروس أن أسلوب تمويل الفجوة للميزان التجارى فى تايلاند من حساب رأس المال أصبح

غير قابل للصمود والاستمرار وبالتالى أبرمت صناديق سوروس عقود بيع مستقبلية للعملات التايلاندية والماليزية فى أوائل عام ١٩٩٧ تحل آجالها بعد ستة أشهر أو بحد أقصى عام من تاريخ إبرام العقد والسر الذى يذاع لأول مرة هو أن صناديق "سوروس" لم تكن تمتلك آنذاك العملات التايلاندية والماليزية التى تعاقدت على بيعها عند أجال مستقبلية بخصم ، بل شرعت فى شرائها لاحقا عندما بدأت تلك العملات فى الانهيار لتحقيق أرباح مستفيدة من الفرق بين "السعر الأعلى" المتعاقد عليه فى الأجل المستقبلى وبين "سعر الشراء" المنخفض الذى نتج عن الانهيار الكبير لتلك العملات الآسيوية، وهكذا تبدو العقود "المستقبلية" للعملات إحدى أدوات المضاربة المالية الهامة فى الأسواق المفتوحة ثم جاءت انهيارات بلدان آسيا الأخرى نتيجة تشابك وتداخل تلك الاقتصادات وهو ما يمثل تحذيرا واضحا للبلدان النامية التى تعانى من خلل واضح فى الميزان التجارى يقابله تآكل فى مصادر تمويل الحساب الجارى وحساب رأس المال مما يؤثر على استقرار سعر صرف العملة الوطنية ، ودرجة مناعتها إزاء هجمات المضاربين المحترفين .

غسيل الأموال
ماخوذة عن

قضايا اقتصادية معاصرة
صلاح الدين حسن السيسى
مكتبة دار الآداب الشارقة
الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٨

تعتبر ظاهرة غسيل الأموال أهم الأخطار غير المنظورة التى تهدد الاستقرار الاقتصادى على مستوى العالم ، وهى ترتبط بأنشطة غير مشروعة وعمليات مشبوهة يتحقق فيها دخول طائلة تؤثر سلبا على الاقتصاد المحلى والعالمى ، مثل التجارة فى المخدرات والأسلحة ، والتهريب والرشاوى ، والعمولات غير القانونية، والنصب والغش التجارى ، وتزييف النقود ، والفساد السياسى وغيرها ، والتى يحاول أصحابها غسيلها فى مرحلة تالية ، وذلك بإجراء مجموعة من العمليات والتحويلات المالية والعينية على الأموال القذرة لتغيير صفتها غير المشروعة ، وإكسابها صفة الشرعية .

ولقد أصبح تنظيف النقود مشكلة خطيرة فى أوروبا ، بعد أن تعاظمت محاولة أساطين المخدرات (تنظيف)

نقودهم من خلال المؤسسات المالية ، وهناك إجراءات تتخذ اليوم لإحباط المكاسب غير المشروعة التى يحققها هؤلاء ، وفى هذا الإطار أصدرت المجموعة الأوربية توجيها بـ (منع استخدام النظام المالى لأغراض تنظيف النقود) والذى طبق فى المملكة المتحدة من خلال العمل بـ (أنظمة تنظيف النقود لسنة ١٩٩٣) اعتبارا من أبريل ١٩٩٤ بحيث أصبح إلزاميا تقديم شهادة إلى المؤسسة المالية أو وكيلتها تثبت عائدية الأموال وأصلها المشروع ، وذلك فى الحالات التالية :

* إيداع نقدى بمبالغ كبيرة ، أو تقديم أموال غير واضحة الأصل .
* كون الشخص ذى العلاقة من غير العملاء الاعتياديين .

وتتم عملية غسيل الأموال على ثلاث مراحل هى :

أ مرحلة الإيداع (التوظيف) : أى إيداع الأموال الناجمة عن أعمال غير مشروعة فى شركات مالية أو مصارف أو مؤسسات ادخار محلية أو خارجية .

ب- مرحلة التعتيم (التمويه الترقيد) : وفيها يقوم أصحاب الأموال القذرة بإجراء العديد من العمليات المصرفية والمالية المعقدة لإخفاء مصدرها وتضليل أى محاولة للكشف عن مصدرها الحقيقى ، وبحيث تجعل الأموال مجهولة المصدر .

ج- مرحلة التكامل (الدمج) : وفيها يتم اندماج الأموال غير المشروعة فى النظام المالى الشرعى واختلاطها بالأموال المشروعة بحيث تبدو مثلها تماما وذلك من خلال ضخ الأموال مرة أخرى فى الاقتصاد كأموال مشروعة معلومة المصدر .

وتعمل شركات وهمية فى عمليات غسيل الأموال وهى شركات أجنبية مستترة يصعب على الحكومات الاطلاع على مستنداتها المالية ، وهى لا تقوم بعمل تجارى ولكن تقوم بغسيل الأموال غير المشروعة بصفة عامة ، وأموال تجارة المخدرات بصفة خاصة، ويتم ذلك بأشكال كثيرة منها الاتفاق مع تجار المخدرات على الاستثمار داخل بلادهم على أساس أن هذه الشركة الأجنبية الوهمية مجرد مستثمر أجنبى يريد العمل فى بلادهم ، ويتم توقيع عقود مصانع أو شركات مشتركة يكون لهذه الشركات الوهمية الحصة الأكبر فيها بينما الأموال كلها

ملك تاجر المخدرات الذى يريد غسيلها، وتتم تسوية الحسابات بينه وبين هذه الشركات على الأوراق ، ويتم إنشاء هذه الشركات فى الدول التى تفرض نظام "سرية حسابات" حيث لا يسمح بالكشف عن حقيقة الدخل مثل سويسرا، وهولندا ، وموناكو ، ولوكسمبورج ، والنمسا ، وجزر البهاما ، وليبريا ، وأرجواى ، وجزر الفوكلاند .

هذا بالإضافة إلى استخدام التليفون والإنترنت فى عمليات غسيل الأموال أو استخدام بعض التصرفات العينية مثل شراء الأراضى والعقارات ، أو السلع القيمة (السيارات اللوحات النادرة الذهب المجوهرات) .

ولعمليات غسيل الأموال آثار اقتصادية بالغة الخطورة من أهمها :

- أثر عملية غسيل الأموال على الدخل القومى من حيث سوء التوزيع ، وسوء توزيع العبء الضريبى ، والحد من فاعلية السياسات الاقتصادية .
- أثر عملية غسيل الأموال على توزيع الدخل القومى سلبيا لأن مصدر هذه الأموال غير مشروع .
- التأثير السلبى لعملية غسيل الأموال على الادخار المحلى حيث أثبتت الدراسات وجود علاقة عكسية بين عمليات غسيل الأموال والادخار المحلى .
- أثر عملية غسيل الأموال على معدل التضخم حيث تؤدى إلى زيادة الدخول ولا تقابلها زيادة فى الإنتاج من السلع والخدمات والذى يؤدى بدوره إلى زيادة الأسعار .
- تأثير عملية غسيل الأموال على قيمة العملة الوطنية تأثيرا سلبيا للدول مصدر الأموال .
- تأثير عملية غسيل الأموال على معدل البطالة تأثيرا سلبيا نتيجة هروب الأموال من البلاد عبر القنوات المصرفية أو توجيهها نحو الاكتناز فى صورة اقتناء الذهب أو التحف الفنية النادرة .

ويقترح الكاتب بعض المقترحات لمواجهة غسيل الأموال وهى :

* ضرورة تعميق أواصر التعاون الدولى فيما يتعلق بمكافحة الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال .
* العمل على الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة فى مواجهة عمليات غسيل الأموال .
* ضرورة قيام المصرف المركزى

بإلغاء ترخيص أى مصـــرف يثبـت تورطه فى القيـــام بعمليـات غسـيل الأموال .

* إصدار قـــانون خـاص بمكافحـة عمليات غسيل الأموال القذرة يشـتمل على مواد قانونية تعتبر المساعدة على غسيل الأموال (جريمة) يعاقب عليـها القانون ، وذلك بالإضافة إلى تحريـم القيام بغسيل الأموال سواء بشكل عينى أو مصرفى .

* ضرورة تجفيـف منـابع الأمـوال القذرة وذلك بإصدار قـانون للكسـب غير المشـروع يطبـق علـى كافـة الأنشطة الاقتصادية .

* عدم السماح بتحويل النقد الأجنبـى غير المعلوم مصدره إلى المصـارف الأجنبية إلا بعد الحصول على شـهادة إخلاء طرف مـن الهيئـة الرقابيـة المختصة بمكافحة غسيل الأموال .

* على المصارف تطبيق السياسـات والإجراءات للضبط الداخلى والمتعلقـة بغسيل الأموال .

* علـى السـلطات الرقابيـة القيـام بالمسئوليات المخولة إليها .

تجربة جمهورية مصر العربية فى مجال إدارة الدين العام

مأخوذة عن

عزت أحمد أحمد أبو العز
صندوق النقد العربى ، معهد السياسات الاقتصادية سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل العدد الرابع (٢٨-٣١) مارس ١٩٩٨ ، أبو ظبى

شهدت فترة ما قبل عـام ١٩٧٥ عام بداية الانفتـاح الاقتصـادى فـى مصر حـدوث أزمـات اقتصاديـة كبيرة ، وذلك لعدة أسباب من أهمـها توجيه معظم الموارد التى كانت متاحة قبل ٧٣ إلى الإنفاق العسكرى ، حتـى تم انتصار أكتوبر العظيم وتـلا ذلـك تحقيق معدلات نمو اقتصـادى غـير مسبوق خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٥). فى أعقاب انتـهاج سياسـة الانفتـاح الاقتصادى ، وبدعم خارجى مـتزايد فى شكل مساعدات أجنبية إلى جـانب تحويلات المصريين العـاملين فـى الخارج ، فضلا عن الاستثمار الأجنبى المباشر. غير أن هذا النمو توقف عـام ١٩٨٦ نتيجة للقيود التـى فرضتـها استراتيجية النمـو القائمـة آنـذاك ، والموجهة إلى الداخل ، بالإضافة إلـى

تباطؤ النمو الإقليمى الناتج عن هبوط أسعار البترول . وقد ظهرت نتيجة لذلك عدة اختلالات فى الاقتصاد الكلى فى مصر، إذ تفاقمت البطالة وزادت حدة الفقر وبدأت مرحلة عدم القدرة على سداد أعباء المديونية الخارجية .

ثم لجأت مصر إلى نادى باريس للمرة الأولى فى مايو ١٩٨٧ ، وتم الاتفاق على إعادة جدولة حوالى ٤,٥ مليار دولار أمريكى ، وبدأت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى . ثم حدثت حرب الخليج عام ١٩٩٠ ، ونتيجة لموقف مصر السياسى من هذه الحرب تم إعفاءها من حوالى ٧,١ مليار دولار ، قيمة الديون العسكرية الأمريكية ، وكذا ٦,٢ مليار دولار أمريكى قيمة ديون مستحقة لدول الخليج العربى ، وفى مايو ١٩٩١ ذهبت مصر مرة أخرى إلى نادى باريس ، لتعود باتفاقية مدهشة لتخفيض وإعادة هيكلة مديونيتها الخارجية ، وتغطى هذه الاتفاقية حوالى ٢٠,٦ مليار دولار أمريكى أو نسبة ٥٧,٥% من إجمالى المديونية . وتنص على تخفيض المديونية بنسبة ٥٠% من صافى قيمتها الحالية فى ١٩٩١/٦/٣٠ ، وذلك على ثلاثة مراحل : تمثل المرحلة الأولى فى تخفيض يصل إلى ١٥% من صافى القيمة الحالية يطبق فى ١٩٩١/٧/١ ، ويصل التخفيض الإجمالى فى المرحلة الثانية إلى ٣٠% من صافى القيمة الحالية ، وتسرى اعتبارا من ١٩٩٣/١/١ ، وفى المرحلة الثالثة والأخيرة يصل التخفيض الإجمالى إلى ٥٠% من صافى القيمة الحالية وتسرى اعتبارا من ١٩٩٤/٧/١ .

كل ذلك أدى إلى وصول الاحتياطى من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى المصرى إلى حوالى ٢٠,٥مليار دولار أمريكى فى نهاية عام ١٩٩٧ .

فرض اختلاف الطبيعة القانونية لمختلف ديون مصر تقسيم هذه الديون إلى مجموعات: قروض ميسرة وقروض تجارية ، وبالنسبة للديون الأمريكية فقد اتفق على معاملتها معاملة خاصة نتيجة لإلغاء الولايات المتحدة الأمريكية للديون العسكرية المستحقة لها وذلك قبل انعقاد اجتماع نادى باريس .

هذا وقد وافقت الدول الدائنة على

إمكانية مبادلة ديونها مقابل عملة محلية أو مشروعات استثمارية أو أسهم فى مصر ، وذلك بحد أقصى يعادل إجمالى الديون الميسرة . وقد تم تعديل النسبة الأخيرة وزيادتها فى أواخر ١٩٩٧ إلى ٢٠% أو ٤٠ مليون دولار أيهما أكبر ، ويتم ذلك وفق آليات يتفق عليها بين مصر وكل دولة دائنة . وقد ارتفع إجمالى المبالغ التى خضعت لهذه الاتفاقية لحوالى ٢٠.٦مليار دولار أمريكى أو ما يعادل ٦٧,٥% من إجمالى المديونية الخارجية، وفقا للمركز فى ٣٠ يونيو ١٩٩١ .

ولقد قامت مصر بتطبيق برنامج لتسوية الديون الخارجية بالجنية المصرى . وهذا البرنامج تتولاه وزارة الاقتصاد كأحد الحلول التى اتبعتها مصر لحل أزمة المديونية الخارجية ، بالإضافة إلى عملية إعادة الجدولة فى إطار نادى باريس . ولقد بلغ حجم المبالغ التى تمت تسويتها بالجنية المصرى حتى ١٩٩٦/١٢/٣١ حوالى ٣,٢ مليار دولار أمريكى ، وذلك بمتوسط نسبة خصم حوالى ٤٦,٣% .

وأخيرا فإنه بعد هذه التجربة العريضة والعميقة لمصر فى مجال إدارة الدين العام ، وبعد هذه الخبرة المكتسبة فى هذا المجال الاقتصادى الهام والمؤثر ، فإن مصر بدأت مرحلة جديدة فى مجال إدارة الدين تقوم على مبدأ ترشيد الاقتراض إلى أقصى درجة حتى لا يمثل الدين مرة ثانية عقبة فى طريق المستقبل الاقتصادى الملئ بالتفاؤل الذى تعززه إنجازات الفترة الماضية .

هيكل قطاع الصناعات التحويلية للكويت وسياسات الحوافز والدعم الحكومى له

مأخوذة عن

أحمد دشتى مجلة الشرق الأوسط مركز بحوث الشرق الأوسط العدد التاسع ١٩٩٨

استهدفت الدراسة تحليل هيكل وتطور قطاعات الصناعات التحويلية فى الكويت وتقييم أداء هذا القطاع فى إطار من سياسة الدعم الحكومى والحوافز التشجيعية ، وكذلك تقييم مدى كفاءة هذه السياسات فى تحسين كفاءة الإنتاج المحلى ومساعدة الصناعة الكويتية على تخطى العقبات التى تعترضها . وقد خلصت الدراسة

إلى مجموعة من النتائج وهى :

- اتسم أداء قطاع الصناعات التحويلية فى الكويت بالتباين الشديد خلال الفترة (٧٠-١٩٩٣) فبينما بلغ معدل نمو إنتاج الصناعات التحويلية (عدا المنتجات البترولية) حوالى ٣% خلال الفترة المشار إليها نجد أن هذا المعدل قد بلغ حوالى ٧% خلال السبعينات وهى فترة الرواج الذى شهده هذا القطاع . وقد صاحب ذلك زيادة ملحوظة فى الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد الكويتى (حوالى ١٤% فى المتوسط خلال فترة الرواج) .

- اتسمت فترة الثمانينات بالركود النسبى لقطاع الصناعة ، حيث انخفض الناتج المحلى للصناعات التحويلية بمعدل سنوى نسبته ٠,٤% وقد صاحب هذا المعدل المنخفض للنمو انخفاض فى الأهمية النسبية لهذا القطاع لتبلغ حوالى ٥% فى المتوسط . ويرجع ذلك إلى تأثر الاقتصاد الكويتى سلبا بالأزمات الثلاث : انخفاض أسعار النفط ، أزمة سوق المناخ ثم الحرب العراقية الإيرانية .

- توضح النتائج الإحصائية أن قطاع الصناعات التحويلية فى الكويت قد استفاد كثيرا من النمو فى المنتجات البترولية بسبب طفرة النفط التى مرت بها البلاد خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٠) ولقد أشارت النتائج كذلك إلى أنه كانت هناك آثار انتشارية هامة لتطور صادرات البترول على قطاع الصناعات التحويلية خلال السبعينات.

- تتميز مؤسسات الصناعة التحويلية بالكويت بصغر الحجم . فأكثر من ٨٠% من إجمالى عدد المنشآت الصناعية بقطاع الصناعات التحويلية فى الكويت يعمل بها أقل من عشرة مشتغلين ، كما يتركز حوالى نصف العمالة فى الصناعات التحويلية فى صناعات المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية والمنتجات المعدنية . كذلك تعتبر صناعة البترول والبلاستيك والمطاط والصناعات الكيماوية أكبر الصناعات الكويتية حجما ، إذ تستخدم مؤسساتها التى يعمل بها أكثر من عشرة عمال أكثر من ٩٥% من جملة العمالة فى هذه الصناعة . وقد يرجع كبر حجم هذه الصناعات إلى عوامل تكنولوجية وتوافر الخامات وأسواق التصدير .

- تشير النتائج الإحصائية إلى أن مشروعات الصناعات التحويلية تعمل تحت ظروف تناقص غلة الحجم وأن عددا منها لا يحقق الاستخدام الأمثل ، وذلك بالنسبة لحجم العمالة والأصول الرأسمالية .

- يعتبر ضيق السوق المحلى عقبة كبيرة أمام الصناعات التحويلية ، كما أن العمالة الوطنية تلعب دورا متواضعا جدا فى تشغيل الصناعات التحويلية الكويتية مما يعنى اعتماد الصناعة الكويتية على العمالة الوافدة كما تعتمد على الخامات المستوردة وهذا يضعف من مبررات الدعم والحماية لهذه الصناعات .

- ضرورة تركز سياسة الدعم الحكومى والحوافز التشجيعية للقطاع الصناعى على عدد من المحاور تدور حول خلق فرص للعمالة الوطنية والعمل على تنويع مصادر الدخل والقيام بدور فعال فى تنشيط الدورة الاقتصادية وتوفير الفرص الملائمة لنمو النشاطات الاقتصادية الأخرى وبما يدعم دور الصناعات التحويلية والتى تعانى من محدودية السوق الداخلى والمنافسة الخارجية .

وترى الدراسة أنه لما كان الأصل فى الدعم المقدم للصناعة أن يؤدى إلى زيادة الكفاءة فى الإنتاج والاستفادة من الميزة النسبية فإنه لابد وأن يخضع لمجموعة من الضوابط وربطه بتحقيق أهداف قومية والتحول بذلك عن منح الدعم كهبة أو منحة إلى تقديمه مقابل الأداء . ولذلك فإن الأصل فى الدعم والحوافز التشجيعية يجب أن يكون ليس فقط القيمة المضافة كأساس لهذه السياسة وإنما أيضا معدل تغطية الصناعة الوطنية للسوق المحلى ومدى استخدامها لمستلزمات الإنتاج المصنعة محليا ، ونسبة العمالة الوطنية المستخدمة فيها ، وحجم الاستثمارات الرأسمالية الوطنية .

ولما كانت الصناعات التحويلية فى الكويت تستوعب نسبة كبيرة جدا من العمالة الوافدة فإنه لابد أن تهدف سياسة الدعم المطلوبة تقييد حرية المستثمر الوطنى فى استجلاب العمالة الأجنبية غير الماهرة ، مما يعنى النظر إلى العمالة الوافدة كعنصر نادر من عناصر الإنتاج . وفى هذا الخصوص ، قد يكون من المفيد قصر منح التراخيص الصناعية على تلك الحالات التى يزداد فيها حجم العمالة

المطلوب عن عدد معين يمكن تحديده، وبذلك يمكن للمنشآت صغيرة الحجم أن تنشأ بدون الحصول على رخصة صناعية .

الموارد المائية فى الدول العربية
استخداماتها وإمكانية تنميتها
ماخوذة عن

د/ خديجة محمد الأعسر
دراسات مستقبلية
مجلة علمية محكمة يصدرها مركز
دراسات المستقبل
جامعة أسيوط العدد الرابع
يناير ١٩٩٩

تمثل مساحة العالم العربى نحو ١٠% من إجمالى مساحة العالم إلا أن معدلات هطول الأمطار بها لا تزيد عن ٢% من إجمالى أمطار العالم ، كما أن حوالى ٥٥% من إجمالى الطلب على المياه فى الدول العربية يتم توفيره من الموارد المائية (السطحية والجوفية) المشتركة مع الدول المجاورة خارج المنطقة العربية مما يؤدى إلى آثار سلبية داخل الوطن العربى إلى جانب ما يصاحب هذه المشكلة من تعقيدات سياسية واقتصادية واجتماعية .

ويقدر حجم إجمالى الموارد المائية فى الدول العربية بحوالى ٣٢٨ مليار م^3/ السنة والذى يمثل حوالى ٠,٨% من إجمالى الموارد المائية المتجددة فى العالم ، وتمثل المياه الجوفية ما يقرب من ١٤% من الموارد المائية العربية ، ويصل متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة المتجددة فى إقليم الوطن العربى حوالى ١٢٧٨م^3 للفرد/ السنة بينما يصل هذا المتوسط فى غالبية دول هذا الإقليم إلى أقل من خط الفقر المائى Water Poverty Line حيث يقدر الحد الأدنى للحاجة من المياه بمقدار ١٠٠٠م^3 للفرد/ السنة .

وفى ظل الندرة النسبية للموارد المائية المتاحة بالوطن العربى ومحدودية هطول الأمطار ، وبداية بوادر استنزاف المياه وتدهور نوعيتها، إلى جانب ارتفاع معدلات النمو السكانى بالإقليم العربى ، والنمو الحضرى السريع ، والتوسع فى مشروعات الرى ستؤدى كل هذه العوامل إلى تفاقم المشكلة المائية عاما بعد عام فى الوطن العربى ، فقد برزت على الساحة العربية ما يسمى بالمسألة المائية ويقصد بها اختلال

التوازن بين الموارد المائية المتجددة والطلب المتزايد عليها والذى يتمثل فى ظهور عجز فى الميزان المائى يتزايد باستمرار ويطلق عليه أحيانا "الفجوة المائية" والتى تمثل قيدا على إمكانية ضمان تنمية مستدامه على المدى الطويل فى مختلف القطاعات وفى أجزاء كبيرة من الوطن العربى ، إذا ظلت الأنماط الاستهلاكية للمياه السائدة حاليا حيث إن نمط استخدامات الموارد المائية وإدارتها فى الدول العربية خلال السنوات الماضية أدى إلى ظهور بوادر العجز المائى فى بعضها فى الوقت الحاضر خاصة دول إقليم شبة الجزيرة العربية الذى بلغت قيمة العجز فيه حوالى ١٥,٧ مليار م^{٣} عام ١٩٩٥ . ومازالت سياسات الاستخدام المائى العربى بعيدة عن المفاهيم الحديثة التى تضع الخطط المستقبلية لمواجهة ندرة المياه مع حلول القرن الواحد والعشرين والتى ستعانى منها غالبية الدول العربية إن لم يكن العالم العربى بأكمله . الأمر الذى يتطلب ضرورة اتخاذ السياسات المائية الملائمة لمواجهة العجز المائى المتوقع فى بداية القرن القادم وتتلخص هذه السياسات فى :

- ضرورة ترشيد استخدامات المياه فى الزراعة العربية باعتبارها المستخدم الأكبر للمياه وذلك بالتوسع فى تطبيق نظم الرى الحديثة ، وإعادة النظر فى التركيب المحصولى فى إطار الميزة النسبية للدول العربية فى إنتاج المحاصيل الزراعية مع تعظيم العائد لوحدة المياه لهذا المحاصيل واستنباط محاصيل جديدة ، عالية المقاومة للجفاف والملوحة .
- الاهتمام بإدارة الطلب على المياه وترشيد استخداماتها فى مختلف الأغراض (الزراعة والمنازل والصناعة) والعمل على زيادة عرض موارد مائية جديدة والتوسع فى استثمارات الموارد المائية غير التقليدية خاصة تحلية المياه ، مع الاستفادة بأحدث تكنولوجيات هذا المجال لتخفيض إنتاجها . هذا إلى جانب محاولة النظر إلى المياه كسلعة اقتصادية لها قيمة سعرية وتزداد ندرتها مع الوقت .
- وهذه السياسات والحلول المقترحة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة ومواجهة العجز المائى المتوقع لابد أن تتم فى إطار

العمل العربى المشترك والتعاون فى مجالات التخطيط المائى ووضع البرامج والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأمن المائى العربى فى المدى القريب والأجل الطويل .

العولمة والمرأة وتقسيم العمل الدولي

مأخوذة عن

شريف حتاته العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربي مركز البحوث العربية الجمعية العربية لعلم الاجتماع مكتبة مدبولى

إن إحدى الحقائق التى تغيب عن أذهان الكثيرين هو أن ثلثى مجموع العمل المبذول على نطاق العالم يقوم به النساء ، أما الثلث الأخير فيقوم به الرجال ، هذا ما توضحه الكاتبة الألمانية "ماريا ميز" فى المؤتمر النسائى العالمى لمنظمة هيئة الأمم المتحدة فى كوبنهاجن عام ١٩٨٠ ، وتضيف الكاتبة أن نسبة ٧٠% من القوة العاملة فى مناطق الإنتاج الحرة فى جنوب شرق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية مكونة من النساء وأن أغلب هؤلاء النساء تتراوح أعمارهن بين ١٤ – ٢٤ سنة .

والمرأة لها وضع خاص فى البنية الاقتصادية والاجتماعية يختلف عن وضع الرجل ، وهو أنها تقوم بأعمال حيوية دون أجر بينما الرجل لا يقوم بعمل إلا إذا تقاضى عنه أجرا أو دخلا ، وهذا الفارق الجوهرى هو سمة من سمات المجتمع الطبقى الذى نعيش فى ظله . أما عمل المرأة خارج البيت مقابل أجر لا يختلف فى الجوهر عن عمل الرجل ، ربما الفارق الأساسى هو أن المرأة تخصص لها أدنى الأعمال ، وتلك التى تحتاج إلى الصبر ، والطاعة والحذق اليدوى مثل قطف أوراق الشاى وأعمال الزراعة ، أو تجميع صفائح الإلكترونيات الدقيقة، أو تطريز الرسومات ، أو صنع السجاد ، وفى كثير من الأحيان تتلقى أجرا أقل من الرجل ، ولا تترقى إلا نادرا إلى مسئوليات الإدارة أو الإشراف .

إن التقسيم الذى أصاب وظائف المرأة والذى جعلها تعمل فى مجالين داخل البيت وخارجه ، أي الاستغلال الطبقى الأبوى الواقع عليها لعب دروا أساسيا فى التراكم الرأسمالى منذ أولى مراحله . ولا يمكن فهم آليات النظام الرأسمالى بالتغاضى عن البعدين

الطبقى والأبوى والعلاقة الوثيقة بينهما والتى قام عليها ، ومازال يتطور على أساسها .

فى عصر العولمة والشركات المتعددة الجنسية نشهد من جديد حركة جذب قوية للمرأة إلى العمل كجزء من التراكم المضاعف الذى تسعى إليه هذه الشركات ، فالمرأة من وجهة نظر هذه الشركات أفضل من الرجال فى كثير من الأعمال ، مطيعة ، غير منظمة ، أجرها أقل ، تقبل ما لا يقبله الرجل ، وتصلح للعمل جزءا من الوقت ، فى مجال القطاع غير الرسمى ، أو فى الحرف ، أو الصناعات المكملة ، أو الخدمات وتشهد هذه الظواهر فى بلاد العالم الثالث ولكن أيضا فى بلاد العالم الأول وبالذات بين الجماهير الفقيرة وخصوصا المهاجرين ، والأقليات الذين لا تتوافر لهم أية ضمانات صحية ، أو تعاقدية أو تأمينية ، وعندما حدث الهجوم الرأسمالى الذى حده "ريجان" فى أمريكا "وتاتشر" فى إنجلترا ، وتقلصت ضمانات الرجال الاجتماعية نزلت المرأة إلى سوق العمل بأعداد متزايدة لتكمل ما فقده الرجل نتيجة البطالة ، أو تقليص الميزات التى كان يتمتع بها . فى الوقت نفسه فإن للمرأة دورا آخر فى التراكم الرأسمالى بوصفها ربة بيت ، فما زالت تقوم بالأعمال المنزلية الحيوية دون أجر ، ولكن بالإضافة إلى ذلك أصبح لها دور مهم للغاية فى الاستهلاك : فعصر العولمة للسوق قائم على الاستهلاك المتزايد الذى لا تحده حدود ، والمرأة ربة البيت التى لا تعمل خصوصا إذا كان رجلها يتمتع بهامش من الإمكانيات هى المستهلكة الأولى فى البيت ، فغير المنتج يميل إلى الاستهلاك الزائد والمرأة فى مجتمع الشركات المتعددة الجنسية إذا مهمة كأداه للعمل الرخيص فى بلاد آسيا ، وإفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، وأيضا فى البلاد الصناعية الغنية ، ومهمة كأداة للاستهلاك إنها ركن أساسى فى التركيب الطبقى الأبوى للمجتمع الرأسمالى . ركن أساسى فى التراكم المتزايد المبنى على عولمة السوق لصالح أقلية ضئيلة من المليارديرات على حساب آلاف الملايين يزدادون فقرا مع الأيام .

ويشير الكاتب إلى أن العالم يشهد الآن عملية تأنيث متزايده للعمل فى كل أنحاء العالم حيث تشير الإحصائيات فى أمريكا إلى زيادة عدد

النساء فى القوى العاملة ولكن هذه الزيادة كانت مركزة فى الأعمال ذات الأجر المنخفض ، أو الأعمال المؤقتة، أو نصف الوقت .

من الظواهر الملفتة للنظر أيضا فى البلاد الصناعية الغنية هى الزيادة الكبيرة فى النساء اللائي يعملن فى الفنادق ، والمطاعم التى تقدم الوجبات السريعة ، وفى خدمات الأطفال والمسنين فى البيوت ، وفى خدمات المؤتمرات ، وهى جميعا أعمال ذات أجور منخفضة بلا تعاقدات أو ضمانات أو هى أعمال لنصف الوقت، أو مؤقتة ، وتشبه إلى حد كبير فى طبيعتها ما تقوم به المرأة في المنزل .

أن كل ما يحدث اليوم فى عملية العولمة يجر بالمرأة إلى قلب المعركة، يجعل لها مصلحة فى أن تتحرر ، ويضع بين أيديها أسلحة ، المرأة هى التى ستحرر نفسها ، ولن يحررها أحد ، لكن الرجل المستنير الذى يفكر فى مجتمع مختلف فى التحرر ، فى فك الارتباط بالاستعمار الجديد والعولمة ، لابد أن يتوجه إلى الشعب ، إلى الذين يشكلون ملايين وملايين المجتمع ، والمرأة تشكل نصفهم ، المرأة جزء لا يتجزأ من عملية التراكم التى خلقت الشركات المتعددة الجنسية ودعمت هيمنتها ، وهذه الشركات تريد لها أن تستمر فى قطيع الإنتاج والعمل ، وأن تظل مطيعة لا تفكر بعقلها .

المرأة ربما ساهمت بقسط فى التراكم أكبر من ذلك الذى ساهم به الرجل فعملها غير المدفوع الأجر ، أو المدفوع بنصف أجر لم يقدره أحد ، المرأة تستطيع مع الرجل أن تغير هذا أن يصب جهدها لصالح البشر ، ون تشارك فى مراحل التطور الديمقراطى المتتالية .

أضواء على الجديد في مشروعات البحث العلمى العربى

مشروع بحثى ضخم عن مستقبل مصر حتى عام ٢٠٢٠

"مشروع مصر ٢٠٢٠" هو مشروع للبحث العلمى فى التصورات والمسارات المستقبلية البديلة للمجتمع المصرى حتى سنة ٢٠٢٠ .

١- لماذا هذا المشروع ؟

١-١ غياب دراسات مستقبلية لفترة طويلة : منذ منتصف الثمانينات لم تنجز أية دراسة جادة وشاملة لمستقبل مصر ، سواء أكان ذلك فى الإطار المصرى أم فى الإطار العربى الأوسع . ومن المفارقات أن الفترة نفسها التى شهدت هذا التقاعس عن دراسة مستقبل مصر قد شهدت تسارعاً ملحوظاً فى وتيرة التغير الذى امتد إلى جوانب كثيرة للحياة فى مصر والوطن العربى والعالم بوجه عام . ومن أهم التغيرات :

- التغير فى الأطر المحلية لإدارة شئون المجتمع وصناعة القرارات ، مع إعادة توزيع المهام بين الحكومة والفواعل الأخرى فى المجتمع ، ومع بروز دور المؤسسات الأهلية ، ومع تزايد وزن الاعتبارات الخارجية فى اتخاذ القرارات .

- التغيرات فى البيئة الدولية وهيكل العلاقات الدولية ، مع تنامى دور الشركات متعدية الجنسيات ، وبروز ظاهرة الكوكبة ، وتضاؤل دور الدولة القومية ، وانتشار التكتلات الإقليمية ، وانهيار المعسكر الاشتراكى ، وتزايد الاهتمام بقضايا البيئة وتحول هذا الاهتمام إلى باب جديد لتحكم القوى الاقتصادية الكبرى فى مقادير الدول النامية ، والاتساع العظيم فى قاعدة المعلومات التى تبنى عليها القرارات ذات الطابع الدولى ، والتنامى الكبير فى دور المعرفة فى صناعة القرارات وفى تكوين المزايا التنافسية .

– التغيرات الضخمة فى أساليب صناعة واتخاذ القرارات ، مع التزايد العظيم فى القدرة على التعامل مع كم كبير من المعلومات ، ومع التحسن الملموس فى القدرة على تناول الأنساق المعقدة المنطوية على تشابكات متعددة بين عدد كبير من المتغيرات عبر عدة آجال زمنية .

١-٢ النظرة المستقبلية ضرورية للتعامل الرشيد مع قضية التنمية : فالانشغال بالمستقبل مع الدراسة العلمية لما ينطوى عليه من فرص ومخاطر ، هو أمر لا غنى عنه للبحث عن سبل جادة لانعتاق المجتمع المصرى من التخلف وانطلاقه على طريق التنمية . كما أن المدى الطويل ضرورى لتراكم ثمار التنمية ولتحقيق نقلة جديدة فى الاقتصاد والمجتمع .

١-٣ من يصنع مستقبل مصر ؟ إذا لم يسارع المصريون برسم الصورة المستقبلية المرغوب فيها من منظور الصالح العام المصرى ، فسوف يتولى الآخرون تلك المهمة عنها ، ولكن مع فارق أساسى . ألا وهو أنهم سوف يرسمون مستقبل مصر طبقاً لمصالحهم هم ، لا طبقاً للصالح العام المصرى .

وتزداد أهمية مبادرة المصريين برسم صورة مجتمعهم ، بالنظر إلى تحفز قوى خارجية إقليمية ودولية معروفة لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة التى احتلت مصر فيها مكان القلب دائماً ، وإلى مسارعة هذه القوى بفرض مشروعات للتعاون الاقتصادى الإقليمى وإقامة هياكل مؤسسية وأنماط علاقات قد لا تكون لمصر مصلحة حقيقية من ورائها ، لا على المدى القريب ولا على المدى البعيد .

٢- الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث :

ثمة رصيد لا بأس به من الدراسات المستقبلية لمصر والعالم العربى ككل يتعين الإلمام بها والإفادة منها ، سواء بالبناء على ما تضمنته من عناصر إيجابية ، أم بتحاشى ما وقعت فيها من أخطاء منهجية أو معرفية ، لذلك كانت إحدى نقاط الانطلاق للمشروع مناقشة وتقويم الدراسات السابقة وأهمها :

٢-١ الدراسات العالمية : لقد تعاملت النماذج العالمية مع تجمعات إقليمية كبيرة . ولم يظهر العالم العربى فى أى من هذه النماذج كتجمع إقليمى قائم بذاته . بل جرت العادة على توزيع الأقطار العربية على تجمعات إقليمية كالشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما إليها . وبالنسبة لمصر ، فقد كانت معظم الإشارات لها فى هذه الدراسات المستقبلية تأتى عند ضرب الأمثلة ليس إلا .

٢-٢ مشروعات المستقبلات العربية البديلة : قد تم تنفيذه عن طريق منتدى العالم الثالث بالقاهرة بتكليف من جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو ، خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٥ ، وقد سعى هذا المشروع إلى استكشاف ملامح المستقبلات العربية الممكنة حتى ٢٠٠٠ ، عن طريق معالجة المستقبل من وجهة نظر مجتمعية شاملة . ولذا فقد تضمن المشروع العديد من الدراسات حول عناصر مختلفة للتطور الثقافى والاجتماعى والسياسى العربى ، وكذلك حول التطور التاريخى للمجتمعات العربية ، وذلك بغية التعرف على العوامل المحددة لحركة هذه المجتمعات .

٢-٣ مشروعات استشراف مستقبل الوطن العربى : وقد أشرف على إنجاز هذا المشروع مركز دراسات الوحدة العربية ، وذلك خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨ وقد سعى هذا المشروع إلى بلورة منهجية محددة جمعت بين الدراسات النوعية والدراسات الكمية باستخدام النماذج . وقد عالج المشروع ثلاثة سيناريوهات مبنية على افتراضات خاصة بدرجات التنسيق والتكامل العربى حتى عام ٢٠١٥ من جهة ، وافتراضات متعلقة بالإمكانيات العربية والآفاق والتحديات الإقليمية والدولية من جهة أخرى .

٢-٤ مشروع الاعتماد المتبادل : وقد تم هذا المشروع فى النصف الأول من الثمانينات بالتعاون بين منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) ومؤسسة إنبى الإيطالية . وقد كانت نقطة التركيز فى هذا المشروع هى استطلاع آفاق التعاون الاقتصادى والتكنولوجى بين الأقطار العربية .

بالإضافة إلى هذه الدراسات تجدر الإشارة إلى الجهود العربية لدراسات خلفية فى مجال وضع استراتيجيات للعمل الاقتصادى العربى المشترك ،

وللعلوم الثقافية ، وللتنمية الاجتماعية ، وللتعليم ، وقد أنجز الكثير من هذه الدراسات فى إطار جامعة الدول العربية .

٢-٥ الدراسات المصرية : أجريت دراسات مستقبلية لمصر منذ منتصف السبعينات ، كما جرت محاولات كثيرة لبناء نموذج يمكن استخدامه فى دراسة المستقبل المصرى . ومن أهم هذه الدراسات مشروع "ايدكاس ٢٠٠٠" الذى تم تنفيذه برعاية صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية عن طريق جهاز تنظيم الأسرة فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات .

ومن الأنشطة المهمة الأخرى حول مستقبل مصر ، نشاط "مجموعة مصر عام ٢٠٠٠" بقيادة د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن . وقد امتد العمل فى هذه المجموعة خلال سنتى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ .

٣- الأهداف النهائية للمشروع :

٣-١ من أهم ما يهدف هذا المشروع إلى تحقيقه توفير أداة علمية للمساعدة، بصورة مستمرة فى استقراء الواقع المجتمعى والتعرف على التغيرات الجوهرية التى يتعرض لها المجتمع فى حركته .

٣-٢ تنمية رأى عام مهتم بالمستقبل وتحفيزه لمواجهة تحدياته من خلال استثارة الاهتمام المجتمعى الجاد بالمستقبل المصرى لدى القوى الاجتماعية والمفكرين والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدنى وصناع القرارات والرأى العام فى مجموعه .

٤- الأهداف الوسيطة للمشروع :

٤-١ صياغة رؤى مستقبلية بديلة لمصر : ويقصد بذلك بلورة عدد من الرؤى أو الصور البديلة لأوضاع المجتمع المصرى فى عام ٢٠٢٠ ، وتحديد طبيعة المسارات التى تؤدى بالمجتمع إلى أن يكون على صورة أو أخرى من هذه الصور .

٤-٢ أهداف معرفية : ومن أهم هذه الأهداف :

أ الإسهام العملى فى مجال التنظير أى فى تطور فكرة التنمية .

ب- تنمية المهارات العلمية فى التعامل مع المشكلات المعقدة .

٤-٣ أهداف توثيقية : وهذه تتعلق بالتعريف بالأدبيات العالمية والمحلية

المتصلة بمواضيع البحث المدرجة فى المشروع .

٥- القضايا المطروحة للبحث :

لاشك فى أنه من المتعذر وضع حدود فاصلة فصلا تاما بين القضايا المطروحة للبحث فى هذا المشروع . فهذه القضايا تتداخل وتتشابك مع بعضها البعض على نحو لا يمكن تجاهله ، ومع ذلك فقد تم تقسيم القضايا المطروحة على بساط البحث فى المشروع على النحو التالى:

٥-١ القضايا المتعلقة بالإطار الداخلى وتنقسم إلى :

أ قضايا الموارد (البشر ، البيئة ، رأس المال ، التطور التكنولوجى ، استعمال الحيز) .

ب- قضايا النشاط الاقتصادى (الناتج القومى ، تمويل التنمية ، القطاعات الاقتصادية) .

ج القضايا المجتمعية .

٥-٢ القضايا المتعلقة بالإطار الخارجى : وتشمل :

أ قضايا المحيط العالمى .

ب- قضايا المحيط الإقليمى .

٥-٣ القضايا المتعلقة بالمفاهيم والمنهجيات :

أ قضايا المفاهيم ، وخاصة مفهوم التنمية .

ب- قضايا المنهجيات .

ج قضايا التصورات المستقبلية البديلة لمصر.

٦- المدى الزمنى للمشروع :

من المقدر أن يستغرق تنفيذ المشروع ثلاث سنوات اعتبارا من أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ .

٧- فريق العمل بالمشروع :

د. إسماعيل صبرى عبد الله المنسق العام للمشروع .

د. إبراهيم سعد الدين عبد الله المنسق المشارك والمدير التنفيذى .

د. إبراهيم حسن العيسوى الباحث الرئيسى للمشروع .

وأعضاء الفريق المركزى للمشروع:

د. عبد الباسط عبد المعطى .

د. فايز مراد مينا .

د. مصطفى علوى .

د. على نصار .

د. محمد رضا محرم .

٨- عدد الباحثين المشاركين فى المشروع (حتى الآن) :

يشارك فى المشروع حتى الآن ٣٦ فريقاً بحثياً يضمون نحو ٢٣٥ باحث فى كافة التخصصات العلمية من اقتصاد وسياسة واجتماع وعلوم وطب وهندسة وغيرها :

علاوة على ذلك عقد المشروع ١٠ ندوات استهلالية شارك فيها ٣٥٠ باحثاً من المتخصصين فى كل موضوع من الموضوعات المطروحة للبحث ، وذلك لمناقشة الخطط الأولية للبحوث التى وضعها المشروع .

٩- الجهات الممولة للمشروع :

- الحكومة المصرية من خلال بنك الاستثمار القومى .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.
- الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى.

١٠- الأوراق التى صدرت عن المشروع حتى الآن :

أصدر المشروع حتى الآن ثلاث أوراق هى :

ورقة رقم (١) : إبراهيم العيسوى ، السيناريوهات ، بحث فى مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها فى مشروع مصر ٢٠٢٠ ، يوليو ١٩٩٨.

ورقة رقم (٢) : الفريق المركزى والمنسق العام والمنسق المشارك للمشروع ، بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠ ، الشروط الابتدائية للسيناريوهات الرئيسية لمشروع مصر ٢٠٢٠ ، ديسمبر ١٩٩٨ .

ورقة رقم (٣) : إسماعيل صبرى عبد الله ، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة ، يناير ١٩٩٩ .

للمزيد من المعلومات أو الحصول على إصدارات "أوراق مصر ٢٠٢٠"

- الاطلاع على موقع المشروع على الإنترنت وعنوانه :
www.Egypt.2020.org

- الاتصال البريدى العادى أو الفاكس أو البريد الإلكترونى بالباحث الرئيسى .

- منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الأوسط ٣٩ ش الدقى ص.ب ٤٣ الأورمان القاهرة ج.م.ع ت: ٣٤٨٨٠٩٢ فاكس ٣٤٨٠٦٦٨ .

- بريد إلكترونى
Isabry@idsc1.gov.eg20Sabry 2@gega.netSabry2020@hatmail. Com.